الندوات الفكرية ٧

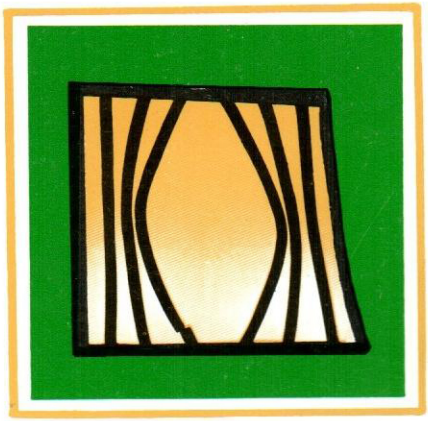

الديمقراطية فى الوطن العربى
المفاهيم والضمانات

المنظمة العربية لحقوق الإنسان

الديمقراطية فى الوطن العربى

المفاهيم والضمانات

الندوة الفكرية السابعة

للمنظمة العربية لحقوق الإنسان فى ڤيينا

الديمقراطية في الوطن العربي

المفاهيم والضمانات

المنظمة العربية لحقوق الإنسان

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى ١٩٩٣

رقم الإيداع
٩٣/٤٩٠٠

الترقيم الدولى ISBN
٩٧٧ - ٢٣٩ - ٠٥١ - ٥

دار المستقبل العربى
٤١ شارع بيروت - مصر الجديدة
ت: ٢٩٠٤٧٢٧

---- المحتويات ---------- صفحة

☐ مقدمة ٧

☐ محاور المناقشة ٩

☐ كلمة د. مهدى الحافظ ١١
رئيس المنظمة العربية لحقوق الانسان فى النمسا

☐ كلمة الأستاذ أديب الجادر ١٥

☐ رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان

المحور الأول: مفاهيم فى الديمقراطية

☐ د. طارق الخضيرى ٢٣

المحور الثانى: ضمانات الممارسة الديمقراطية السليمة

☐ الأستاذ فيصل حورانى ٥٣

المحور الثالث : النظام الدولى الجديد وحقوق الإنسان

حوار مع د. بروكير من قادة حركة الخضر فى النمسا.. ٨٧

صفحة ---------- المحتويات

- تعليقه ٧
- محتويات الطبعة ٩
- تحليل : مفهوم الخطأ ١١
  في السنة والكتاب وطريقة تصنيف العلماء لمصنفاتهم
- تحليل الكتاب الأول : بدء الوحي ٥١
  في السنة والكتاب وطريقة تصنيف العلماء لمصنفاتهم
  المبحث الأول : في مفهوم الوحي وحقيقته
- تعريف الوحي لغة واصطلاحا ٦٢
  تمهيد في الحديث عن الوحي وأنواعه
  المبحث الثاني : في الوحي إلى الأنبياء من غير البشر
- الوحي إلى الملائكة ٦٥
  المبحث الثالث : في الوحي إلى البشر وحقيقة النبوة
- والرسالة وما يجب فيهما وما يستحيل عليهما ٧٨

الديمقراطية فى الوطن العربي

المفاهيم والضمانات

مقدمة:

عقدت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في النمسا ندوتها السنوية في ضواحى فيينا فى الفترة ١٩و٢١ حزيران/يونيو١٩٩٢. وهي الندوة السابعة في سلسلة الندوات التي تعقدها المنظمة مرة كل سنة. وقد شارك في الندوة عدد من المدعوين من النمسا وخارجها. وكان موضوع الندوة لهذه السنة هو «الديمقراطية في الوطن العربي: المفاهيم والضمانات».

وقد افتتح الندوة الأستاذ أديب الجادر واستعرض فيها حالة حقوق الانسان في الأقطار العربية وما استجد فيها من ايجابيات وسلبيات في السنة الأخيرة. وركز على أهمية حقوق الانسان وصلتها بالديموقراطية، وحث على العمل من اجل اشاعة المفاهيم الديموقراطية الحقة وقوامها المساواة بين الناس امام القانون دون تمييز ومشاركة المواطنين في ادارة الشؤون العامة ورسم سياسات البلد. وأكد الأستاذ الجادر على الأخذ بالحل الذي يوائم بين الأصالة والمعاصرةوالالتزام بالقيم التي وردت في الأديان السماوية، والمباديء التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة والعهود الدولية الخاصة بحقوق الانسان بمختلف وجوهها.

وتحدث في جلسة الافتتاح الدكتور مهدي الحافظ ، رئيس الفرع ورحب بالمشاركين ، واشاد بالجهود التي بذلت من جانب اعضاء الفرع للتحضير لهذه الندوة وتوفير متطلبات نجاحها. ثم قدم عرضا «لموضوعات الندوة والغرض منها» منوها بأهمية الاقتراب من المشاكل الواقعية الملتهبة في الوطن العربي ومعالجتها بصورة موضوعية وهادئة. ثم عبر عن اعتزاز الفرع (بالنمسا) بتقليد عقد الندوات الفكرية السنوية للمرة الخامسة ، وبالفوائد الفكرية والسياسية الجمة الناجمة عنها بالنسبة لمسيرة حقوق الانسان في الوطن العربي . ثم ناقشت الندوة ورقتي عمل قام باعدادهما الدكتور طارق الخضيري بشأن «مفاهيم في الديموقراطية»، والاستاذ فيصل حوراني بشأن «ضمانات الممارسة الديموقراطية» مع تركيز خاص علي التجربة الفلسطينية.

أما الجلسة الأخيرة للندوة ، فقد خصصت لحوار مثمر ومفتوح بين المشاركين والخبير النمساوي بقضايا حقوق الانسان الدكتور (بروكير) أحد قادة حركة الخضر ومستشار مجموعتها البرلمانية في النمسا. وتركز الحوار حول النظام الدولي وحقوق الانسان ولاسيما بالنسبة لشعوب الجنوب.

محاور المناقشة

(١) مفاهيم في الديموقراطية .

- المباديء المشتركة ، والعلاقة بين الخاص والعام في النماذج الديموقراطية .

- هل ثمة خصوصية للوطن العربي من حيث المفاهيم والممارسات؟ (العوامل التاريخية والاعتبارات القومية ، الاسلام السياسي)

(٢) ضمانات الممارسة الديموقراطية السليمة.

- أهمية بناء المجتمع المدني ومؤسساته.
- أهمية التعاقد الديموقراطي بين القوي السياسية والاجتماعية الفاعلة.
- الضمانات الدولية . دور الأمم المتحدة وهيئاتها المتخصصة.

(٣) حوار مع خبراء نمساويين بشأن حقوق الانسان والنظام الدولي الجديد.

محاور المناقشة

(١) الموقف الحالي للقضية.

- البطالة في المناطق الريفية بين الأسباب والعلاج.

- هل تعتبر الهجرة من الريف إلى المدن (الهجرة الداخلية) والهجرة إلى الخارج (الهجرة الدولية) وجهان لعملة واحدة؟

(٢) السياسات الحالية للقضية.

- أهمية دور المجتمع المدني في المساهمة.

- أهمية التعاون الدولي في القضية.

- السياسات المتبعة . . . والمتخصصة.

(٣) هل هي كافية للقضاء على البطالة في المناطق الريفية.

كلمة د /مهدي الحافظ

رئيس المنظمة العربية لحقوق الانسان في النمسا

يسرني ان أرحب بكم واشكركم بحرارة على استجابتكم الكريمة لدعوتنا للمشاركة في الندوة الخامسة لمنظمتنا، آملاً ان يكون لقاؤنا هذا فرصة ملائمة لادارة حوار بناء وخصب، بشأن مفاهيم الديموقراطية وضمانات تطبيقها تطبيقاً سليماً ونافعاً في اقطارنا العربية .

إن الندوة الخامسة هذه ، تعالج موضوعاً حساساً بالنسبة لمستقبل التطور في منطقتنا، كما انها تعقد في ظروف استثنائية تخيّم على العديد من شعوبنا . الأمر الذي استوجب ان يجري التحضير لهذه الندوة بصورة جدية ومن خلال سلسلة من المناقشات بين اعضاء الفرع ، بغية بلورة وصياغة أهم القضايا والعقد المرتبطة بموضوع الديموقراطية والموقف منها فى بلادنا .

وفى هذه المناقشات ، أبدي الجميع حرصاً شديداً علي دراسة الظواهر والأحداث الجديدة في بعض الأقطار العربية، ولاسيما الجزائر وتقييمها موضوعياً فى ضوء المعايير الديموقراطية المتفق عليها دولياً ودون الخلط بينها وبين الاعتبارات السياسية والأيديولوجية. وكان الدافع لذلك كله ، هو السعي للاقتراب من المشكلات الواقعية ومعالجتها، باعتبار ان ذلك واحد من الاهتمامات الرئيسية التي شغلت اعضاء المنظمة في سياق الاعداد للندوات الفكرية التى درج على تنظيمها منذ سنوات .

وانطلاقاً من ذلك ، فقد تم التركيز على نقطتين اساسيتين،

أولاهما بحث خصوصية الوطن العربي فى اطار المفاهيم الشائعة للديموقراطية ، وثانيتهما فحص ضمانات تطبيق الديموقراطية، بحيث يتطلب دراسة جدوى بناء المؤسسات والآليات المدنية (الدستور والمنظمات الأهلية وغيرها) بالنسبة لحماية الديموقراطية . وعليه استقر الرأي في مناقشاتنا على تناول هذين المحورين، وكلف بعض الأخوة في تقديم اسهامات مكتوبة بشأنها. فتطوع د / طارق الخضيري وأعد ورقة عن «المفاهيم الديموقراطية» ودور العامل الخاص والعامل العام فى المقولات الديموقراطية ودراستها فى ضوء الأوضاع العربية السائدة . كما أعد الأستاذ فيصل حوراني ورقة عن «ضمانات الممارسة الديموقراطية السليمة» من خلال دراسته المعمقة لتجربة منظمة التحرير الفلسطينية .

ان هاتين الورقتين تقدمان عرضاً نظرياً (مفاهيم) و تطبيقياً (ممارسة) لقضية الديموقراطية وانعكاساتها الواقعية كحالة ملموسة للمناقشة وتبادل الرأي فيما بيننا. غير ان الأمر الأهم فى هذا السياق، هو ان تجري مناقشة هاتين الورقتين علي ارضية الأحداث الكبرى التي وقعت في الاتحاد السوفيتي واوربا الشرقية واقترنت بانهيار الأنظمة الشمولية وتصاعد موجة عالمية تطالب بالديموقراطية وحقوق الانسان. وقد تأثر بها الوطن العربي بصورة مباشرة باتجاهين : الأول يشدد على ضرورة الاصلاحات الديمقراطية للأنظمة العربية وتعزيز حقوق الإنسان. والثاني ، وهو من موقع الفئات الحاكمة ، يعمل علي التشبث بنهج غير ديموقراطي واستبدادي ويتفادي التجاوب مع روح العصر والنزوع العالمي للديموقراطية . ولعل بعض الفئات الحاكمة ، والمجاميع السلفية ، تتعكز على التراث و «الخصوصية» وغيرها كوسيلة لإجهاض التحول المنشود نحو ديموقراطية حقيقية وراسخة فى الوطن العربي. والنقطة المهمة الثانية

فى هذا السياق ، هي الى اي مدى الاعتماد على صندوق الاقتراع «كوسيلة وكمؤشر لممارسة ديموقراطية» صادقة . وهل كانت تجربة الجزائر حقاً تجربة مغرورة ، أم ان هنالك رأيا آخر بشأنها. بلاشك ان كل هذه النقاط جديرة بأن تناقش بحرية وبجو مفتوح وخال من الضغوط، وحرية بأن تسجل ضمن وقائع ندوتنا . ونحن نعتقد بأن مثل هذا الحوار الصريح سيسفر عن نتائج هامة ، وسيكون له أثر وصدى كبيران فى الوطن العربي .

وبعد هذا، لابد لي من التعبير عن تقديري واعتزازي بالجهود التي بذلت فى تنظيم هذه الندوة ، حيث أسهم الكثير من الاخوان اعضاء المنظمة العربية لحقوق الانسان فى النمسا فى التحضير لها باشكال مختلفة، أكرر شكرى لكم وتمنياتى بنجاح لقائنا الفكرى هذا خدمة لقضية الديموقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي .

كلمة الأستاذ أديب الجادر

رئيس المنظمة العربية لحقوق الانسان

ركز العرب بعد الاستقلال على بناء الدولة وتركوا بناء المجتمع المدني والذي هو الدعامة الأساسية للدولة القوية . كما ركزوا علي الوحدة الوطنية وحرموا التعددية، رغم ان التعددية الفكرية والسياسية والحوار وسماع الرأي الآخر هي ضمانة كبرى للوحدة الوطنية .

ثم جاءت نكسة الخامس من حزيران ١٩٦٧، فأفاق المثقفون الى واقع حالهم ، وبدأ حوار على مختلف الجبهات وبدأت الهموم العربية تطرح علي صفحات الجرائد وفي النوادي ومراكز الأبحاث.

وفي دراسة ميدانية لاتجاه الرأي العام العربي قام بها مركز دراسات الوحدة العربية في اواخر السبعينات ، تبيّن ان انعدام الديموقراطية كان من الهموم الكبرى التي تقلق الرأي العام العربي، ولكن الاهتمام بالديموقراطية جاء بعد الاهتمام بالخلافات العربية والصراع العربي الاسرائيلي والتخلف الاقتصادي والهيمنة الأجنبية .

وفي عام ١٩٨٣ عقد مركز دراسات الوحدة العربية ندوة في ليماسول، قبرص، عن ازمة الديمقراطية في الوطن العربي، وتبين من خلال المناقشات ان غياب الديمقراطية كان الهم الأساسي للمشاركين . وانتقل المشاركون بعد نهاية الندوة من كلامهم النظري الى خطوة عملية وهي تأسيس المنظمة العربية لحقوق الانسان .

واكد النظام الأساسي للمنظمة في مقدمته علي ان حقوق الانسان

وحرياته الأساسية لايمكن النزول عنها .

وان التعدي على هذه الحقوق او المساس بها او تجاهلها يبدد طاقات الوطن ويؤخر مسيرته نحو التقدم ويهدد طاقات المواطن ويؤخر سعيه من اجل عزة وطنه ورفعته .

ثم جاءت حرب الخليج - النكبة الكبرى في تاريخ العرب الحديث - واهتزت هذه المفاهيم، واقتصر حديث المثقفين على تحقيق الوحدة وتوزيع الثروة بين الدول، ومحاربة الامبريالية والصهيونية والرد علي الحروب الصليبية ، وساد الحديث عن قوة الدولة، واختفى الكلام عن القمع الداخلي والعدوان الخارجي. ونسي الانسان ونسيت حقوقه. هذا الانسان الذي يجب ان يكون هو الهدف كما يجب ان يكون هو اداة التغيير. هذا الانسان الذي يجب ان يكون المشارك الرئيسي في تحقيق الأهداف الرئيسية، والمستفيد الرئيسي منها، وله حق مناقشة الخيارات الأساسية والتفريق بين مصالح الامة ومصالح الحاكم .

إن ادبيات الأمم المتحدة اخذت مؤخرا تؤكد علي ان حقوق الانسان والديمقراطية والتنمية مترابطة ومتلاحمة. فممارسة الإنسان لحقوقه الاقتصادية والسياسية ومشاركة المواطن في السلطة السياسية والاقتصادية هي مقياس وجود الديمقراطية من عدمها. والتعددية السياسية وامكانية تداول السلطة لاغنى عنها من اجل ترسيخ الديمقراطية، وما فشل النظم الشمولية والتسلطية في تحقيق الديمقراطية والتنمية الا دليل على ذلك .

واسمحوا لي ان اعود الى جدول اعمال هذه الندوة.

فمافهيم الديمقراطية الحقة هي قيم انسانية، وأوضح سمات الديمقراطية السياسية مساواة الناس امام القانون دون تمييز بسبب العرق او اللون او الجنس او اللغة او الدين او الرأي السياسي وغير السياسي او الثروة أو النسب، وأن يشارك كل مواطن فى ادارة الشئون العامة إما مباشرة او عن طريق ممثلين ينتخبون بالتصويت السري دوريا . وكذلك الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والنقابات، وابرز سمات الديمقراطية التسامح والتعايش بين الأقليات والأغلبية وحق المعارضة السياسية وكذلك الأقليات الاثنية او الدينية او اللغوية بالتعبير عن آرائهم .

وابرز سمات الديمقراطية الاجتماعية والاقتصادية هي حق الشعوب بالتصرف الحر بثرواتها ومواردها الطبيعية وحق كل مواطن في العمل وتكوين النقابات والحق بالضمان الاجتماعي، وحق كل مواطن بما يفي حاجته من الغذاء والكساء والمأوى ، والحق في التربية والتعليم وبضمنه التعليم العالي الذي يجب ان يكون متاحا للجميع على قدم المساواة تبعا للكفاءة.

وكل هذه السمات مقننة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦ .

واذا عدنا الى تراثنا العربي الاسلامي نجد ان اغلب هذه المفاهيم موجودة، فاذا اخذنا (وأمرهم شورى بينهم) (لااكراه في الدين) (لاينال عهدي الظالمين) (لافضل لعربي على اعجمي الابالتقوى) (سواسية كأسنان المشط) (لاتجتمع امتي على ضلال) (انتخاب الامام مباشرة او

من اهل الحل والعقد) . نجد ان هذه المفاهيم في الأساس هي مفاهيم ديمقراطية، ويمكن مواءمتها مع روح العصر. فأهل الحل والعقد فى ذلك الزمن هم نواب الشعب في الاصطلاح المعاصر.

منذ اواخر القرن التاسع عشر وحتى اليوم، والمثقفون العرب يناقشون ايهما اصلح : الأصالة أم المعاصرة، والصورة العامة لدى المواطنين هي ان الأصالة تعني الانغلاق، والمعاصرة تعني الاستغراب، وكان هنالك دائما فريق ثالث دعا الى المواءمة بين الأصالة والمعاصرة.

والمنظمة العربية لحقوق الانسان اخذت بهذا الحل الثالث، فقد التزمت بالقيم التي وردت بالأديان السماوية وبالمبادىء الأساسية التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والاتفاقية الدولية للقضاء علي جميع اشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة والاتفاقية الخاصة بمنع التعذيب وغيرها .

اما اهم ضمانات الممارسة الديمقراطية فهو وجود مؤسسات المجتمع المدني، وتشمل الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والفلاحية والمهنية وغرف التجارة والصناعة والزراعة ومنظمات حقوق الانسان والصحافة الحرة واتحادات المرأة والطلبة والشباب وغيرها. ان مثل هذه المجموعات المنظمة تقوم بدورها ، جنبا الى جنب مع البرلمان المنتخب من الشعب انتخابا مباشرا، في مناقشة القضايا العامة وبحث المصالح المختلفة والخيارات الرئيسية ثم محاولة التوافق مع المصالح العامة. ومثل هذه المؤسسات للمجتمع المدني تساعد على بث الوعي وانتشار

التعليم والذي يعتبر ضمانة للديمقراطية . كما تساعد هذه المؤسسات علي الحراك الاجتماعي وان يكون اساس التقدم هو الخبرة والكفاءة وليس النسب او الانتماء العرقي او المذهبي او الحزبي . كما تساهم في التفاوض المستمر من اجل التعاقد الديمقراطي المقبول من الجميع وهي عملية مستمرة تساهم فيها الأغلبية والأقلية .

ونعود الآن الى الضمانات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان والتي هي في الحقيقة تعبير آخر للديمقراطية . فالعهدان الدوليان للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوق المدنية والسياسية، يشيران في ديباجتهما الى ان الدول الأطراف تضع في اعتبارها ان عليها، بمقتضي ميثاق الأمم المتحدة ، الالتزام بتعزيز الاحترام والمراعاة العالميين لحقوق الانسان وحرياته. وتتعهد الدول الأطراف في العهدين بتقديم تقارير عن التدابير التي اتخذتها والتي تمثل إعمالا للحقوق المعترف بها في هذين العهدين، وعن التقدم المحرز في التمتع بهذه الحقوق. وتقدم هذه التقارير الى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واللجنة المعنية بحقوق الانسان . وتناقش هذه التقارير بحضور مندوبين عن الدولة التي يناقش تقريرها .

كما ان هنالك لجنة القضاء علي التمييز العنصري والتي تناقش التقارير التي تقدمها الدول الأطراف في اتفاقية القضاء علي جميع اشكال التمييز العنصري ، بشأن التدابير التشريعية او الادارية او القضائية اوغيرها التي اتخذتها والتي تمثل إعمالا لأحكام الاتفاقية، وهنالك لجنة القضاء علي التمييز ضد المرأة والتي تناقش الدول الأطراف في اتفاقية القضاء علي جميع اشكال التمييز ضد المرأة بشأن التدابير

التشريعية والقضائية والادارية وغيرها من اجل نفاذ هذه الاتفاقية . وهنالك لجنة مناهضة التعذيب، والتى تناقش التقارير الدورية للدول الأطراف فى اتفاقية مناهضة التعذيب، كما تحقق في معلومات عن ممارسة التعذيب في اراضي اية دولة طرف فيها .

وهنالك لجنة حقوق الانسان والتي تناقش كل انتهاكات حقوق الانسان، والتي يسمح فيها للمنظمات غير الحكومية التحدث امامها حول اي بند من جدول اعمالها. ومن آليات هذه اللجنة الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري والمقرر الخاص لحالات الاعدام بدون محاكمة او الاعدام التعسفي، والمقرر الخاص بالتعذيب، والمقرر الخاص المعني باعمال الاعلان بشأن القضاء علي جميع اشكال التعصب والتمييز القائمين علي اساس الدين او المعتقد .

وهكذا نجد ان سيادة الدولة لاتعني حقها في انتهاكات الحقوق والحريات الأساسية لمواطنيها، بل ان هنالك محاسبة امام المجتمع الدولي عن اي انتهاك لهذه الحقوق

وهنالك لجنة من الخبراء في منظمة العمل الدولية تعني بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات المتعلقة بالحريات النقابية، وحق التنظيم النقابي والمفاوضة الجماعية، ومنع العمل الاجباري وظروف العمل والسلامة والضمان الاجتماعي . وتدرس التقارير التي تقدمها الحكومات عن مدى إعمالها لهذه الاتفاقيات، وتقدم اللجنة تقريرها الى المؤتمر السنوي الذي يحيلها الى لجنته المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات . وان هناك لجنة مماثلة في اليونيسكو تبحث انتهاكات حقوق الانسان في مجال التربية والثقافة والعلوم .

إن الديمقراطية هي سلاح المتطلعين الى عالم افضل، وهي سلاح المستضعفين الذين هم بحاجة الى مؤسسات المجتمع المدني الوطنية والقومية والي مؤسسات المجتمع الدولي . واذا كانت الأنظمة الشمولية والتسلطية قد سقطت في اوربا الشرقية وفي كثير من دول امريكا اللاتينية وافريقيا وآسيا، فان ذلك لايعني حتمية سقوطها في الوطن العربي . فالطريق امامنا صعب وطويل وبحاجة الي الارادة السياسية والعمل المنظم المستمر .

أرجو ان تضيف بحوثكم ومناقشاتكم اضافات جديدة في كل هذه المواضيع، لتساعد على تحقيق الديمقراطية والتي اصبحت الآن امنية لعدد كبير من المواطنين . لقد آن الأوان لنقلة نوعية وتحويل الأماني الى واقع، وتلك خطوة تتطلب تعاون كل مؤسسات المجتمع المدني وفي مقدمتها منظمات حقوق الانسان .

«ونريد ان نَمُنَّ على الذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين» . القصص(٥)

«صدق الله العظيم»

المحور الأول

مفاهيم فى الديموقراطية

ورقة مقدمة من د. / طارق الخضيري

رئيس الجلسة : الأستاذ كمال أحمد .

مقدمة : الأستاذ كمال احمد

يسعدنى ان أفتتح هذه الندوة الفكريه الخامسة لمنظمه حقوق الانسان في النمسا . وكما تعلمون ان موضوع هذه الندوة الفكريه الخامسة «الديمقراطية في الوطن العربي ـ المفاهيم والضمانات»، هو موضوع متصل ومترابط مع موضوع الندوة الفكرية الرابعه «صناعة القرار فى الوطن العربى فى ضؤ الشرعية الديمقراطية» عقدت فى هذا المكان العام الماضي ومداولات تلك الندوة موجودة في الكتيب المعروض أمامكم ، والذي قامت المنظمه بطبعه وتوزيعه.

إن هذه الندوة تعقد والعالم يشهد اليوم احداثا كبيرة وتغيرات عظمي لها آثار بعيده في الاوضاع والمفاهيم الاقتصادية ، والسياسية وقضايا الحرب والسلم والديمقراطية. كل هذا حدث بعد انتهاء النظام الاشتراكي وانتهاء المعسكر الاشتراكي. ان كافة هذه الأحداث والتغيرات يجب ان يعمل الانسان على فهمها والتفكر بها ويحللها ويرى ابعادها، والاستفادة منها في هذا الموضوع المطروح اليوم للمداولة والمناقشه . لقد طرحت وتطرح في يومنا هذا موضوعات ذات علاقه ودلالة لموضوعنا ومنها النظام العالمى الجديد، ماهي ابعاده وماهي الاثار والانعكاسات التي ستترتب عليه في موضوع الديمقراطيه .

واذا ما نظرنا اليوم الى اوضاع العالم ومنها علي سبيل المثال الولايات المتحدة الأمريكيه، حيث نلاحظ انها توضح أشياء كثيرة. فالمعركة الانتخابية والتي كانت تدور دائما بين حزبين ، نري اليوم دخول

مرشح ثالث وبليونير . واذا ما نظرنا الى قضيه ردوبن، وما أثارته الانفجارات في لوس انجلس ، وكذلك الاحداث في الآونه الأخيره ونتيجه للتمييز العنصري والتفرقة والاستغلال والحرمان الذي تعاني منه شرائح واسعة من الشعب الأمريكي، فان كل هذه القضايا تحتاج الى وقفة وتأمل. من جانب آخر نجد هناك ظروفا جديده بعد حرب الخليج سواء في مجال السياسية والصراعات السياسية وما سيحصل في هذه المنطقه الحيوية والهامة ـ ان النظره الى ما يدور الآن في دول المعسكرا الاشتراكي السابق ، ونرى أن الذين يدرون كنه الأمر هناك هم ذاتهم يرفضون شعارات جديدة عن الديمقراطية والسوق الحرة، وهناك تجرى الآن بعد فترة وجيزة محاكمات.

ان كافة هذه الأمور والقضايا اشياء معقدة ومثيرة .. من جانب آخر نرى أن في عالمنا العربي ، تجرى أحداث ايضا سرية وعميقة ومنها انتخابات الجزائر ، والتي حدثت بعد الندوة السابقه . ونشهد اشياء وأحداثا أخرى في كثير من البلدان العربيه الأخرى ، حيث يلاحظ أن اعداء الديمقراطيه يستخدمون شعار الديمقراطية للوصول الى الحكم والسيطرة ... أن كل هذه الأشياء تطرح قضايا معقدة وهامة ومثيرة.

ولا احتاج الى تقديم د / طارق الخضيري فهو معروف لديكم ومساهماته وعطاءاته فى الندوات ذات آثار بعيدة.

مفاهيم في الديمقراطيه

د / طارق الخضيري
مدير البرنامج العربى لدى منظمة الأمم المتحدة للتنمية العالمية :

مقدمة : وتعاريف عامة

إن كلمة «ديمقراطية» كما وردت في المعاجم اللغوية، لفظ لاتيني مركب مأخوذ عن اللغة اليونانية القديمة، مؤلف من كلمتين : ديموس (الشعب) وكراسيا او كروتوس (الحكم او السلطة). وعليه فهي تعني بمفهومها القديم او الأصلي حكم الشعب او سلطة الشعب . وعلى مر العهود ، اذ تغيرت الظروف السياسيه من خلال التطور الحضاري ، اصبحت هذه الكلمة ذات معانٍ ودلائل كثيرة، وصار لها مستلزمات أساسية تستنبط اعتيادياً من الظروف الاجتماعية المستجدة والنهج السياسي المعقد للحكم، كما صار لها تعاريف ومسميات تعبر عن المفاهيم المطروحة. فقد عرفها البعض بانها عقيدة سياسيه تستوجب سيادة الشعب في نظام يقوم على احترام حرية المواطن وتحقيق المساواة بين المواطنين دون تمييز بسبب الأصل او الجنس او الدين او اللغه، او انها نظام اجتماعي يؤكد قيمة الفرد وكرامة الشخصيه الانسانية ويقوم على اساس المشاركة الجماعيه في الحكم او في ادارة شوؤن المجتمع، او انها مبدأ انساني ينادي بالغاء الامتيازات الطبقيه الموروثه، ويطالب بان يكون الشعب مصدر السلطة السياسية ، او انها نظام سياسي يمارس الشعب في خلاله حقه في الحكم عن طريق انتخابات دورية لمثليه....الخ .

وقد اسهمت الحركات الفكرية والصراعات السياسية عبر التاريخ في تطوير منطوق الديمقراطية، كل حسب مفاهيمه ومعتقداته والظروف التي ترعرعت فيها تلك المفاهيم. فنتج عن ذلك صيغ جديدة او مستحدثة (واحياناً متباينة) لأسلوب الحكم، تستند في جوهرها الى المبدأ الاغريقي القديم للديمقراطيه، ولكنها تختلف في شكل المؤسسة الديمقراطيه والنهج السياسي المتبع في تفسير منطوق «سلطة الشعب» والقيادة الجماعية. فظهرت عند ذلك انماط مسميات مختلفة للحكم الديمقراطي، كالديمقراطيات الليبراليه والديمقراطيات الاشتراكية والشعبيه. وديمقراطية البرجوازيه وديمقراطية البروليتاريا والديمقراطية الرشيدة او الراشدة ... الخ .

ومهما اختلفت النعوت يبقى المفهوم العام والشائع للديمقراطيه مرتبطاًبفكرة انسانية حضارية ذات مفهوم اخلاقي لها وجهان : الوجه السياسي الذى يتمثل بأسلوب انتقاء الفئة الحاكمة ومراقبتها ومستوى المشاركة الشعبية فى ذلك، والوجه الاجتماعي الذي يؤكد على عنصر المساواة في فرص الحياة الكريمة لجميع ابناء الشعب، وعليه فهي مذهب عقلاني يتطلب الايمان بأهمية العدالة الاجتماعية والقيم الأخلاقية لإقامة العلاقة المثلى بين الفرد والمجموع بهدف استقرار وتطور المجتمع الانساني. ولترجمة هذا المذهب الى نظام سياسي اجتماعي لابد من توفر البيئه الملائمة والمتمثلة بالنضوج الفكري والسياسي وبالايمان بمباديء حقوق الانسان.

في عالم مشحون بالطموحات والنوازع الفرديه الذاتيه والقومية والدينيه، يتعذر ايجاد صيغه مثلى لتعميم فكرة الديمقراطيه او تطبيق

بنودها كمشروع سياسي موحد. ومع هذا فان المحاولات والتجارب الديمقراطيه التي تبنتها او مرت بها بعض المجتمعات ادت الى ايجاد صيغة ملائمة للتجانس داخل اوطانها اسهمت في استقرارها وتطورها نحو الأفضل.

المبادي المشتركة في النماذج الديمقراطيه عبر التاريخ

يؤكد الباحثون على ان القاعدة الفكرية الأولى للديمقراطية استخلصت من اسطورة العدالة لأفلاطون كما ظهرت في مؤلفه «الجمهورية الفاضلة»، والتي اثير حولها الجدل والنقاش بين حكماء الاغريق القدامى بسبب ما طرحته من اراء غير مألوفة فيما يتعلق بواقع المساواة والمشاركة في الحكم ، وبسبب ما أوحى به افلاطون من افكار مؤداها بان مصلحة الدولة هي فوق مصلحة الفرد. وادى النقاش الى طرح بدائل لمشروع ديمقراطي انتهت بايجاد صيغة عملية للحكم هدفها التخفيف من غلواء السلطة فى دولة مدينة أثينا، ومستنبطة من واقعها الاجتماعى. وجاءت هذه الصيغة ترجمة للنظرة التوفيقية التى طرحها أرسطو والتى تجمع بين الديمقراطيه (حكم الشعب) والأوليغاركية (حكم الصفوة) اذ اكدت على المشاركة في الحكم من قبل اليونانيين الأحرار فقط . واستقرت دولة المدينة الاغريقيه القديمة في اعتماد هذه الصيغة الى ان انهارت مؤسستها حتى قبل بزوغ نجم دولة روما.

ومما تجدر الاشارة اليه هو ان الحرية السياسيه حسب منطوقها اليوناني القديم لم تكن بين المضامين الاجتماعيه المتعارف عليها إبان فترة الامبراطوريه الرومانية التي دامت لفترة تزيد على ستة قرون، بالرغم من ان القانون الروماني يعتبر من النواميس المهمة الخاصة

بتحقيق العدالة والمساواة بين البشر، مؤكداً شخصية الفرد المستقله وحقوقه الذاتيه، وبالرغم من النهج السياسي المتطور مقارنة بما عرفته الحضارات القديمه. فقد كانت الشرائع تسن من قبل مجالس العشرة ، في حين تتألف الهيئات السياسيه من القنصلين ومجلس الشيوخ (ممثلاً للاوستقراطيه) والجمعيات الشعبيه (التي تمثل العوام) ، كما عرفت روما مبدأ الاستفتاء وان كان بصورة غير مباشره ومؤكداً على مبدأ النخبة في الحكم.

ولابد من التنبيه الي ان فكرة العدالة والحرية والمساواة والمشاركة في الحكم، وان كانت قد خضعت لتغيرات واجتهادات لأول مرة في الفكر الاغريقي، الا ان عناصرها الأساسيه او بعضها علي الأقل وردت في شرائع حكام وادي الرافدين ووادي النيل كقيم ساميه يحتذي بها او يسار على هديها ، ويتم تطبيق أو الاشراف على تكريسها من قبل الدولة، وقد ساعد على فرض وتقبل تعاليم تلك الشرائع الصفة الكهنوتية لهؤلاء الحكام من امثال حمورابي (في القرن الثاني عشر قبل الميلاد). والشئ نفسه يقال عن وصايا موسي العشرة التي احتاجت الى مؤسسة اجتماعيه سياسيه من اهم غاياتها خدمة قومه عن طريق تثبيت اسس العدالة الاجتماعيه والمساواة والروابط الاقتصادية، وان لم تكن تلك المؤسسة ذات طابع ديمقراطي حسب المنطوق الاغريقي الأول (أى حكم الشعب). كما ينطبق هذا علي ما نادى به بعض حكماء المشرق مثل زرادشت وبوذا في تعاليمهم التي عرفت في التاريخ القديم.

وقد تضمنت تعاليم المسيح بنودا جديده تنم عن تحسس بأهمية العدالة والمساواة امام سلطة الخالق (الرب) لمنفعة المجموع كما يستشف

من رسائل القديس بولس التي اكدت على ان السلطة الدنيوية صادرة عن الرب لصالح البشر. وهذا ماادي الي توثيق علاقة الكنيسة بالدولة والى سيطرة الفكر الثيوقراطي لقرون طويله في اوروبا، الى ان ظهرت التيارات المناهضه لنظرية الحق الآلهي في الحكم.

في الوقت الذي كان الفكر الثيوقراطي مسيطراً على اوروبا بعد ان غدت الكنيسة مصدراً للشؤن الدنيويه ولها القول الفصل في شؤون الحكم مع بداية القرن الخامس الميلادي، اخذت الأفكار المثالية لمعالجة مشاكل الفرد وعلاقته بالمجتمع شكلاً مؤسسيا ذا شرعية بظهور الاسلام وقيام الدوله الاسلاميه التي اعتمدت القرآن والحديث وسيرة النبي في ترجمة مفاهيم الحريه والمساواة الي برامج سياسيه عامه مع بداية القرن السابع الميلادي ومع ان تلك البرامج كانت ذات طابع ثيوقراطي في البدايه، الا ان اتساع رقعة الدولة الجغرافيه وما نجم عن ذلك من تفاعل بين الشعوب التي جمعتها او خضعت الي تلك الدولة، ادت الى صراعات فكرية وسياسيه انهكت كياناتها الاصليه واتت اخيراً علي البنية السياسية الاصلية التي دامت لفترة من زمن تزيد على سته قرون، بالرغم من تواصل بعض نماذجها ولو بشكل هزيل الى اوائل هذا القرن .

كانت بوادر التحرك ضد الفكر الثيوقراطي في اوروبا من جملة ما افرزته الحروب الصليبية من نفحات ايجابية هناك. ففي مطلع القرن الثالث عشر حددت صلاحيات ملك انجلترا بعض الشي، بعد ان تم الاتفاق علي بنود العهد الأعظم (الماغنا كارنا). ومع اضمحلال سلطة راعي الكنيسة (البابا) الدنيويه وتزايد قوة الاقطاعيات والدويلات السياسية، اصبح النبلاء اكثر ميلاً لوضع علاقات جديدة مبنية على

المساواة فيما بينهم في اتخاذ القرار وتوزيع المصالح ، فابتكروا اسلوب المائدة المستديرة التي تعبر عن توجه ديمقراطي فئوي (ارستقراطي) ضماناً للاستقرار وعدم التصادم في النظام الاقطاعي السائد. وينتعش المجتمع الاوروبي ابان عصر النهضة وتتشابك المصالح والأهواء السياسية وتصدم الكنيسه بنزعات مجتمع اوروبا الشمالية المتمثلة بالفردية ورفض السيطرة الأجنبية، فتأتي حركة الاصلاح الديني لتضع حداً لتدخل الكنيسة في الشؤن الدنيوية لتلك المجتمعات وتظهر بوادر استقلاليه تلك المجتمعات وكيانانها كدول تدير شؤونها طبقة النبلاء.

كان لثورة الفكر في اوروبا وللتطور العلمي المغاير للفكر الكنسي الغيبي ابتداءً بنظريات اسحاق نيوتن (وما تبعها من حوار مثمر) اثر كبير في بلورة وتركيز الفكر الاغريقي المسيحي بجوانيه الايجابيه، بما في ذلك انتشار المفاهيم الديمقراطيه حسب المنطوق اليوناني القديم والتفسيرات التي ترجمتها روما الى اسلوب للحكم. فاصطدمت المفاهيم الجديدة أو المستحدثة بالهياكل السياسية التقليدية المعقدة على الغيبة واللاهوتية وخاصة تلك الهياكل التي اعتمدت الحق الإلهي في الحكم بعد ان زالت سيطرة الكنيسه عنها (كما كان الحال في انجلترا وفرنسا). وما ان بدأ القرن الثاني عشر وظهور معالم حركة التنوير الا وكان التساؤل عن الديمقراطيه الاغريقية في مقدمة طروحات فلاسفة الاجتماع امثال لوك ومونتسكيو وفولتير وجان جاك روسو وغيرهم من الذين بحثوا موضوع العلاقة بين الفرد والدولة ومواضيع الحرية والمساواة. وكان لهؤلاء الأثر الكبير في نشر المباديء الانسانية التي قامت على اثرها ثورات سياسية اجتماعية كبري غيرت معالم الهياكل السابقه، بعد مايزيد على قرن منذ فشل محاولة كرمويل في تحديد صلاحيات الملك

بانجلترا لصالح اسهام الشعب في الحكم .

تعتبر الثورة الأمريكية (ضد سيطرة الحكومة البريطانيه المستعمرة) اول بادرة حقيقية في طريق الديمقراطيه منذ اعلان شرعة الدستور بعد استقلال المستعمرات الثلاث عشرة (واعلانه في ٤ تموز ١٧٧٦) . فقد استندت شرعة الدستور الى لائحة حقوق الانسان ووضعت لها معايير وآلية تضمن تطبيقها بما في ذلك اسلوب المشاركة في الحكم. وقد جاءت الثورة الامريكية وشرعة الاستقلال لتكرس عصر الحجة والتساؤل في اعقاب زوال عصر الايمان المطلق، ولتترجم نظرية مونتسكيو القائلة بفصل السلطات وافكار روسو حول الحرية والمساواة في الارادة الجماعيه (العامة) كما طرحها في مؤلفه (العقد الاجتماعي) مؤكداً على مصلحة الفرد كركيزة مهمة واساساً لمصلحة الدولة.

لقد شهد الربع الأخير من القرن الثامن عشر ثورة اخرى عارمة بعد نجاح الثورة الأمريكية وتثبيت قواعد النظام الجمهوري في القارة الجديدة. وقد كان لأفكار المذهب الفردي (واراء روسو عن الارادة والمقدره) اثر كبير في قيامها بسبب انتشار تلك الآراء في ارضية صالحة لنموها . وقد ظهرت اراء روسو في دستور الجمهوريه الفرنسيه لعام ١٧٩٣ متأثراً باراء لوك ومبدأ حكم النخبة. الا ان نجاح البرجوازيه بقيادة نابليون عطل ذلك الدستور لتبدأ مرحلة الانفراد بالحكم من قبل البرجوازيه التي كان همها الأول القضاء على سيطرة النبلاء والاقطاعيين واستئثارهم بالحكم، وعليه بقي حكم النخبة سائداً في فرنسا (وحتى في انجلترا)، ولكن لم يكن حكم النخبة المعتمدة على المحتد والعنصر الوراثي بقدر ما هو حكم النخبه المالكه لرأس المال بعد ان اصبح رأس

المال، من خلال الثورة الصناعيه والتوسع الاوروبي في دول العالم للسيطرة على الموارد ، العنصر المميز . وقد افرز الواقع الجديد مبدأ حرية التملك والمساواة فى الفرص وفى التعامل التجاري من خلال حركة الاحرار (الليبراليه). وقد دعم الأحرار فكرة ديمقراطيه النخبة كاساس مهم للاستقرار متجاهلين المباديء الحقة للديمقراطيه. كما حاولوا التوفيق بين المباديء الحرورية (الليبراليه) والمطالب الشعبية عن طريق علاقات تعاقدية دون السماح بتحقيق او ضمان الحريات والحقوق الفردية للجميع بالتساوي. وبقي الحال كما هو عليه فيما يخص منطوق الديمقراطيه الى حين ظهور الحركات الاجتماعيه في اوروبا في القرن التاسع عشر.

إن اول بادرة في اوروبا لتوسيع مجال المشاركة في الحكم كانت في انجلترا (عام ١٨٣٢) حينما وضع قانون الاصلاح الانتخابي الذي سمح للطبقة المتوسطة (غير المالكه) بالانضمام الى النخبة الديمقراطيه، ولكن لم يسمح للعمال او المرأة بحق الانتخاب الا في نهاية القرن (بالنسبة للعمال، والى عام ١٩٢٨ (بالنسبة للمرأة) . وهكذا بقيت فكرة الاحرار (الحروريين) الاقتصاديه مسيطرة على الصيغة الديمقراطيه للحكم في اوروبا بالرغم من التشريعات الديمقراطيه التي تؤكد علي حقوق الانسان في جميع الامور، والمساواة في المواطنة وسلطة القانون المستمدة من الشعب ... الخ والتي اعلنت في بعض دول اوروبا وفي الولايات المتحدة الامريكيه. وقد ادي طغيان البرجوازيه وتفسيرها لمنطوق الديمقراطيه (او ديمقراطيه النخبة) وافكارها (الليبراليه الاقتصاديه) الى زيادة حدة الصراع الطبقي واستقطاب الطبقه العاملة ضمن حركة جديدة، حركة الديمقراطيين الاحرار (الحروريين) بتبني مناهج جديده اكثر تحقيقاً للديمقراطيه الاجتماعيه تلك المتعلقة بحق العمل

والتأمين الاجتماعي وحق العمل النقابي ، وحق الانتخاب ووضع ضوابط العمل والادارة والملكيه .. الخ، ومن ثم الاعلان عن ان الشعب هو مصدر السلطات كما ورد في نظرية المبدأ التعاقدي الديمقراطي للحكم، واخيراً التأكيد على مباديء حقوق الانسان.

لقد ادانت النظرية الماركسيه فكرة الديمقراطيه الليبراليه على اساس انها تكرس سلطة الاقلية (النخبة البرجوازية المالكة والمؤيدة لفكرة ليبرالية او تحرر السوق من القيود). وحيث انها تعبر عن تطلعات وطموحات طبقة اجتماعيه تمثل غالبية الشعب في اي قطر وكانت نتاج الصراع الطبقي المشابه الاحول في جميع الاقطار، فانها تتبني مبدأ دكتاتورية تلك الطبقه (البروليتاريا) خلال مرحلة حرجة من النضال ضد البرجوازيه الى ان يتم تحطيم الرأسماليه ، دون ان يعمم مفهوم الديمقراطيه. فالديمقراطيه الكامله أو ديمقراطيه الجميع لها محاذيرها على المسيرة في المرحلة الاولى التي لابد وان تؤدي الي مرحلة ديمقراطيه البروليناريا والتي تعتبر اسلوباً لحكم الاغلبيه علي نقيض الديمقراطية الليبراليه (الرأسماليه) والتي تعتبرها النظرية الماركسيه بانها اسلوب حكم الاقلية . وعلى هذا الاساس بقيت فكرة ديكتاتورية البروليتاريا سائدة في الاتحاد السوفياتي كاسلوب للحكم بفحواها الماركسية او الديمقراطية الماركسية (داخل القيادة) الي ان انهار الاتحاد السوفياتي ونظامه بعد مايزيد علي السبعين عاما بقليل.

لقد حاولت النظم السياسية في دول اوروبا الشرقيه تبني الاتجاه الاشتراكي بعد الحرب العالمية الثانية باسلوب مشابه لما كان قائماً في الاتحاد السوفياتي . كما حذا حذوها بعض بلدان العالم الثالث لاسباب

مختلفة. ولاختلاف معطيات الامور بين الاتحاد السوفياتي والبلدان الاخري التي تبنت الاشتراكيه كان لابد من ايجاد صيغة جديده تمثل اتجاهاً يتلاءم واوضاعها السياسية والاجتماعيه ويتوافق مع الفكر الماركسي الذي خضع لتجربة الاتحاد السوفيتي التي لم تستوعب مثله او مثالياته. فظهرت الديمقراطيات الشعبيه في دول اوروبا الشرقيه والصين وكوريا وبعض دول العالم الثالث ومنها بعض الدول العربيه (التي لم تكن لها نفس مقومات التجربة الاشتراكيه او الخلفيه الملائمه لذلك). وفيما تراجعت بعض دول العالم الثالث (ومنها الدول العربيه التي حذت حذوها) لم تجد سوى صيغ ممسوخة ذات مسميات تفتقر الى المعني والأصول اللازمة لرعايتها.

العوامل التاريخية للاسلام السياسي

كان للمؤسسة القبلية في الجزيرة العربية قبل ظهور الاسلام آلية واصول تنظم علاقات الأفراد والمجتمعات رأهم عناصرها التشاور بين قياداتها في امور حياتها البدائية وفي امر عقد الويتها في الحروب ولاختيار زعاماتها ، وان كان للنوازع العصبية اثار سلبية على فعالياتها واستقرارها. وكان لبعض القبائل حكماؤها الذين يفتون بالأمور المستعصية او الحرجة ومحكموها الملمون بالأعراف والأحداث وغالباً مايكون لهم القول الفصل. اما حواضر ذلك العهد، فقد كان لبعضها حكومات وملكيات وراثية لها مؤسساتها، في حين عرف البعض الآخر نهجاً منظماً للتشاور في امور المجتمع واعرافاً متوارثه لادارة شئونه دون ان يكون لها هيكلية رسمية او دولة. فقد كان لقريش دار الندوة في مكة (او ندوة مكة)، حيث يتشاور ممثلو افخاذها في

شئون مدينتهم وفعالياتهم الدينية والدنيوية، وينتدبون من يتوسمون فيه الكفاءة لانجاز مهمة معينة تتعلق بذلك. كما كان لمدينة يثرب منتدياتها كسقيفة بنى ساعدة يجتمع فيها زعماء طوائفها للتشاور وحل المشاكل او النزاعات القائمة ... الخ . ولم تأخذ هذه المؤسسات صيغا ثابته الا بعد الدعوة الاسلامية، وبالذات بعد هجرة الرسول محمد من مكة وبنائه مسجده الذي اصبح داراً للحكم واعلن نواميسه عن طريق صحيفته لتكون اسس الصيغة او النهج المثالي للسلطة السياسية في دولة مدينة يثرب. ومنذ ذلك الحين اصبح لتلك الثورة الاجتماعيه الجبارة نظام حكم يستمد قوته من التعاليم والسيادة الدينية للاسلام. فقد كان القرأن الكريم مصدراً للتشريع، وتفسير آياته لتقويم هذا النظام كان منوطاً بالرسول. اما التنفيذ، فقد اعتمد على ادارة الرسول واحكامه التي يصدرها غالباً بعد التشاور مع الصحابة (او المؤمنين الآوائل وجلهم من قريش والذين هاجروا معه الى يثرب).

من اهم عناصر السلطة التي اعتمدها الرسول في دولته كان مبدأ الشوري كترجمة للآية ٣٨ من سورة الشوري : (والذين استجابوا لربهم واقاموا الصلاة وامرهم شوري بينهم...) والآية ١٥٧ من سورة آل عمران: (ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر). ومع ان الرسول لم يستثن باقي المسلمين من مهاجرين وانصار من المشورة او التشاور، الا ان مجلسه المنعقد للشوري كان يضم الرجال العشرة ذوي السابقة في الاسلام (او العشرة المبشرين بالجنة)، وهم من اوائل المؤمنين من افخاذ قبيلة قريش المكية (تيم، عدي، زهرة، اسد، فهر، امية، وبني هاشم). ولما يمثله هؤلاء من ركيزة اجتماعية، فقد كان مجلس الشوري يشابه بهيئته حكومة

فئويه او حكومة نخبة، واصبح مبدأ الشوري ممارسة سياسية طيلة الأربعين سنة بعد الهجرة النبوية، وان شابها بعض الوهن خلال تجربة المدينة القصيرة في الحكم .

إن اهم اختبار لمبدأ الشوي مرت به دولة مدينة يثرب (المدينة المنورة) كان يوم السقيفة بعد وفاة الرسول حينما طرح موضوع خلافته (او من يخلفه في تدبير شؤون الدولة والمسلمين). وبالرغم من عودة العصبية القبلية الذي جاهد الرسول في اطفاء جذونها، فقد ساد مبدأ الشورى حينما بايعت الأغلبية في سقيفة بني ساعدة وفي المسجد (في اليوم التالي) ابا بكر كخليفة لرسول الله. وقد كرس اجتماع السقيفة فكرة البيعة من خلال الشوري او التشاور، تمشياً مع ماجاء في الآية ١٨ من سورة الفتح (لقد رضى الله عن المؤمنين اذ يبايعونك تحت الشجرة) وتيمناً بمبايعة المسلمين الأوائل الرسول وكأنها تأكيد لدوره كرئيس دولة لانه كان صاحب الدعوة منذ البدايه عند نزول الوحي عليه. فاصبحت البيعة منذ ذلك الحين نهجاً يقتدي به لإضفاء الشرعيه على رئيس الدولة الجديد، وليتفادي عن طريقها التصادم بين القبائل والأفخاذ (وحتي العوائل) الطامعة في السيادة. وقد اكدت بيعة السقيفة علي ان الخلافة أو رئاسة الدولة غير وراثية، ولو انها حصرت في قبيلة قريش وهي قبيلة الرسول وصاحبة العزة والشهرة في الجزيرة قبل ظهور الاسلام.

لقد بقي مبدأ الشورى نهجاً يحتذى به بشكل أو بآخر طيلة فترة حكم الخلفاء الراشدين، وظل اختيار الخليفة منوطاً بالتشاور بالرغم من ظهور بوادر التجمع العائلى حول الخليفة الثالث عثمان، وحصر مبدأ التشاور بين افرادها خلال فترة حكمه الأخيرة ، الأمر الذي ادى الى

اشعال جذوة نار الفتنة الكبرى. فقد شاور ابوبكر اصحاب الرسول في امر استخلافه عمر، وساد مبدأ التشاور بين الصحابة لدى انتخاب عثمان وعلي بن ابي طالب بعد عمر على التوالي. كما ساد المبدأ كلية خلال فترة ابي بكر وعمر وعلي وخلال الفترة الأولى من حكم عثمان بشكل يعكس روح المساواة بين الراعي والرعية. كما فصل القضاء عن باقي مؤسسات الدوله، وحتى مجلس الشورى خلال حكم عمر .. وظل الخليفة يعرف بلقب امير المؤمنين بعد ان جاز لقب خليفة رسول الله على ابي بكر. وبهذا يمكن القول بان نظام دولة المدينة المطبق في يثرب كان من سماته المشاركة في الحكم ران كان من قبل النخبة، والمساواة بين العامة، والأولوية للايمان والتقوي والتضحية، واخيرا فصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية مع التأكيد على العدالة.

وبعد ان انتهي دور الخلفاء الراشدين بمقتل علي بن ابي طالب، وهو الذي وافق صاغراً على مبدأ التحكيم (في امر الخلافة عند معركة صفين)، وان كان قد اخذ البيعة سلمياً قبل ذلك، آلت الخلافة الي معاوية ليبدا معها الحكم الملكي الوراثي والذى تتجمع فيه السلطات كلها عند رئيس العائلة الحاكمة وجهازها الارستقراطي. ويصعب القول بان مبدأ التحكيم توجه عقلاني يشابه فكرة الاستفتاء الشعبي المعروفة حالياً. الا ان القبول به او رفضه آنذاك ادى الى بروز تيارات سياسية وفكرية ناقشت موضوع الخلافة او رئاسة الدوله وانتهى بعضها الى ثورات عسكرية عارمة على مدي فترة خلافة الأمويين والعباسيين، والتي كرست سلطة السلالات الحاكمة في تاريخ الاسلام وكرست ضمنياً تطبيق فكرة الحق الالهي الموروث للسلطة من اجل حماية الدين. فاصبح الخليفة في بادين الأمر خليفة الله وانتهى ذلك بالصيغة العضويه (المعتصم بالله،

والحاكم بأمر الله ...) وما تلاها من اساطير حول الرابطة الغيبية بين رئيس الدوله والله، والتي ظل بعضها سائدا الي هذا القرن في بعض الأصقاع.

إن أهم اسباب طرح مبدأ التحكيم والقبول به تعود الى تخوف قيادتي الفريقين المتحاربين من الهزيمة او من انفراط عقد الموالين من حولهما. واعتبرت شريحة من المتحاربين بأن الخلافة كسلطة سياسية تحكم باسم الاسلام وهو دين إلهي، فهى إذن إمتداد سلطة إلهية لا تخضع للاعتراض بعد أن طبقت بنود البيعة بشأنها حسب الأعراف التى وضعت فى عهد الخلافة الراشدة التزاماً بمبدأ الشورى الذي اوحى به للرسول. وقال آخرون بأن التحكيم باسم الدين (القرآن) ضرورة لحقن الدماء ولفسح مجال التشاور ومهما . وكانت الحجج فقد أدى التحكيم بدلاً من الاجماع (او التشاور في امره) الي ظهور اربعة تيارات داخل صفوف المسلمين هى : الهاشميون والأمويون (وهما يمثلان طرفي النزاع القائم والصراع العائلي المتوارث بين آل عبد مناف من قبل ظهور الاسلام) والخوارج (الرافضون لمبدأ التحكيم) والمرجئة (التي اعتزلت بموقفها واتخذت موقف الحياد في الصراع وكانت تضم اخر من تبقى من صحابة رسول الله او بعض ابنائهم). واختلفت الفرق الأربعة بشأن البيعة وصفات رئيس السلطة الواجب طاعته حسب الآية «اطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الامر منكم». ولأول مرة تظهر فكرة عدم حصر الخلافة بقريش (كما اقرتها بيعة السقيفه) فيما قالت الخوارج بمبدأ اختيار الحاكم او السلطة من قبل الرعية (حسب الأهلية لذلك) ولكن ضمن الشرعية الدينية. وايدت المعتزله التي تطورت كحركة فكرية رائدة، مبدأ الاختيار العام للسلطة، مؤكدة علي اهمية الفكر الانساني في تقويم

المجتمع بسلطانه وسلطاته بعد ان جعلت العقل العنصر الرابع لأصول الدين (بعد القرآن والسنة واعراف السلف او القياس والاجماع). وظهر من خلال فلسفة الكلام جدل شديد حول مسائل ذات علاقة بموضوع وجوب طاعة ولي الأمر حينما تحدث الفقهاء عن الجبرية والقدرية (وواقع الانسان في المجتمع بين الجبر والاختيار او المقدرة على الاختيار في تدبير شؤنه وعلاقاته وارتباطاتها). وأيد خلفاء بني امية ومنهم عبد الملك بن مروان الأموي (والوليد) نظرية الجبرية وتبناها للافادة منها في دعم السلطة الوراثية وهيمنتها بكل الأساليب دون اعتراض. اما خلفاء بني العباس، فقد ايد بعضهم (مثل ابو جعفر المنصور) نظرية القدرية لأسباب سياسية ايضاً (وضد مذهب الأمويين بالذات) كما احتضن المأمون في المرحلة الثانية من حكمه حركة المعتزله، ولكن ندد ونكل بالمذاهب الأخرى مبددا بذلك مباديء الحرية التي طرقتها تلك الحركة .

كرد فعل لممارسات السلطة الأموية وسلطة بني العباس، نمت واستفحلت الحركة الشيعية كحركة سياسية معارضة للحكم، طارحة موضوع الأمانة وشرعية رئاسة الدولة وحصرها ببيت الرسول محمد. وظهرت بين فرق الشيعة تفسيرات مختلفة لمنطوق الامامه وعلاقتها برئاسة الدوله، اذ ايد البعض مبدأ الحصر، في حين اجتهد البعض الآخر (كالزيدية) بأن رئاسة الدوله لها معايير قد لاتتوفر حتى عند الامام (الفاضل) من آل البيت، وهذا قد يخضعها لرأي النخبة. ولم يتسن لأي من الاجتهادات والآراء المغايرة لمبدأ الحكم الوراثي من اثبات صحة نهجه عمليا خلال حكم السلالات الذي قارب علي ستة قرون من الزمن علي الرغم من الثورات الاجتماعية ابتداءً بثورات الخوارج (التى نادت بالمساواة بين الرعية ولكنها غالت في تكفير الخصوم)، ومروراً بثورات

الشيعة، وثم البابكية والحزمية والقرامطة والتي وسم بعضها بالالحاد والزندقة من قبل السلطة الحاكمة والذين اعتبروا تلك الاجتهادات مغايرة لصفة التمثيل الالهي في الحكم ، مما عكس دافع السلطة الاستبدادية المطلقه خلال العهد الاموي والعهد العباسي. وإن احداث التنكيل بالمفكرين من قبل تلك السلطة كما دونها التاريخ خير شاهد علي ذلك.كما ان المغالاة في تركيز معالم الحكم الثيوقراطي الذي ساد في دويلات العهد العباسي بالذات (الدولة الفاطمية ودولة الموحدين، وحتى دويلات الخوارج والقرامطه ... الخ) ترتب عليه القضاء التام علي فكرة الحرية الفرديه والمشاركة في الحكم عن طريق الشورى .

مما لاشك فيه ان هيكلية السلطة الاستبداديه كان من جملة ما اقتبسه وطوره العرب الفاتحون من نفحات الحضارات القديمة خاصة الحضارة الساسانية والحضارة البيزنطية (التي لم تبق على معالم ديمقراطيه النخبة التي عرفنها دول المدن في اثينا وروما). كما ان الابتعاد عن مبدأ الشوري ومبادئ المساواة التي سادت دولة مدينة يثرب في العهد الاسلامى الأول لم تكن لتنفي جميع مظاهر العدالة او لتحد من الزخم الحضاري الذي قومته الحركة العربية الاسلامية. ولكن شموخ الحكم الاستبدادى وممارساته كان من أهم أسباب سقوط دولتها وتقويض مسيرتها الحضارية

إن عدم الالتزام بمبدأ الشوري في الحكم وبماديء الحرية والمساواة في عهد السلالات خلال الستة قرون التي تلت عهد الخلافة الراشده (والذي عم حتى الدويلات التي مارست عملياً الحكم الذاتي واحياناً الاستقلال الكامل رغم احتفاظها بعلاقاتها الاتحادية من خلال صيغة

الخلافة المركزية) استمر حتى بعد انهيار الدولة العباسية وانتهاء دور مؤسسة الامبراطورية العربية الاسلامية. فالدولة العثمانية التي وسعت رقعة الوطن الاسلامي باتجاه اوروبا وانتحلت صفة الخلافة، بنت مؤسستها من خلال نظام مركزي وراثي لايؤمن بالمساواة والحرية او المشاركة في الحكم بأي شكل كان من قبل الأقطار والأقاليم التي خضعت لها، حتى لو كان حكماً محلياً ضيقاً. ولم تكن الدولة الصفويه الايرانية اكثر ادراكاً من ذلك في ممارساتها وان كانت تجربتها في الهيمنة على بعض المناطق العربية محدودة. ولهذا بقيت شعوب المنطقة العربية لفترة طويلة منزوية لارأي لها في ادارة شؤونها، بل وبعيدة عن جميع التطورات السياسية والفكرية العالمية، الى حين مبادرة محمد علي والي مصر بالانفتاح على الغرب ومحاولته في تحجيم دور الحكومة المركزية العثمانية باتجاه الانفصال، وبعد ان احتكت بعض أقاليم المنطقة بالعالم الغربي في اعقاب حملة نابليون عند مطلع القرن التاسع عشر .

بوادر الفكر الديمقراطي في الوطن العربي

لقد شهدت المنطقة العربية خلال القرن التاسع عشر حركات سياسية وعسكرية كان اغلبها موجها ضد استبدادية الحكم الأجنبي. وكان مراد بعضها الوصول الى صيغة اللامركزية في الحكم العثماني في باديء الأمر، في حين وجه البعض الآخر همه الى محاربة قوى الاستعمار الاوروبي الذي اخذ يثبت اقدامه في بعض اقاليم المنطقة تمشياً ومنطق الفكر الليبرالي التوسعي ودوافعه الاقتصادية. ولكن معظم هذه الحركات لم يكن لها الطابع الشعبي والمطالب بحقوقه المشروعة باستثناء ثورة عرابي في مصر ضد الحكم القائم ودعامته الأجنبية.وفيما عدا حركات

جبل لبنان ضد الهيمنة العثمانية المطلقه، تمسكت معظم الحركات (حتى تلك التي نددت بالحكم العثماني الاستبدادي) بمباديء الشريعة الاسلامية ومنطقها القديم في اسلوب الحكم. كذلك لم تطرح الحركات المذهبية الحديثة (كالوهابية) اي منطلق جديد، علي الرغم من انها اكدت علي المساواة والعدالة وشرعية سيادة الأمة في الأحكام.كما لم تستطع حملة الاصلاح الديني التي قادها الأفغاني ومن بعد « محمد عبده والكواكبي» من وضع نهج عملى يترجم مباديء الشريعة الاسلامية الخاصة بالمساواة والعداله، ومبدأ الشوري او المشاركة في الحكم، الى صيغة تتماشى وظروف المجتمع الانساني المتطوره.

كان للنهضة الفكرية في الوطن العربي، والتي تطورت معالمها خلال الفترة الأخيرة من القرن الماضي أثر في اشتداد الاحساس بضرورة العمل لكسر طوق السلطة الاستبدادية العثمانية والانفتاح على العالم والتفاعل مع معاييره وتطوره. وقد وجد بعض المفكرين والمتعلمين، رخاصة في المشرق العربي، ضالتهم بانقلاب سنة ١٩٠٨ ضد السلطان من قبل القبادات العسكرية العثمانية، والتي طرحت مبدأ المشروطية لتحديث السلطة تحت شعار الحرية والاخاء والمساواة، وسرعان ماخاب امل المثقفين العرب، حينما تنكر القادة العثمانيون الجدد لمبادئهم وتأكيدهم على سيادة العنصر التركي العثماني وخصوصياته في الحكم. وقد كان لذلك الشعار الأثر الكبير فى الأحداث التي تبعت اعلانه في تطور الفكر السياسي في كل من العراق ومصر وسوريا (الكبرى). ومن اهم النتائج التي ترتبت على ذلك كان التحول من فكرة الحكم الذاتي ضمن المؤسسة الاسلامية العثمانية (وصيغة الاستقلال المحدود برعاية دولة أجنبية) الي فكرة الاستقلال التام لتلك الأقاليم (ومن جاراها)

ضمن اتحاد عربي يستنير بالمباديء السياسيه السائدة في اوروبا، ومنها مبدأ العلمانيه في الحكم. وقد شجعت دول التحالف الأوروبي ضد الدولة العثمانيه هذا الاتجاه لغاياتها واستغلته لصالحها خلال فترة الحرب العالمية الأولى التي لم تكن نتائجها لترضي الطموحات العربية. فبدأت سلسلة من الصراعات والتجارب المريرة مع حكومات تلك الدول ومواليها حتى بعد ان استقرت المعالم السياسية والجغرافية للوطن العربي وبدأت تجربة الاستقلال الصوري والديمقراطيه.

بدأت التجربة العربية في ممارسة الديمقراطية بتشكيل حكومات ملكية دستورية في مصر والعراق بمبادرة بريطانية غايتها تفادي استمرار الثورات الشعبيه المطالبة بالانعتاق عن كل سلطة اجنبية. فقد كان الشاغل الأول لجميع الحركات السياسية في الوطن العربي آنذاك الاستقلال. كما اهتم بعض قادة تلك الحركات بمسألة الوحدة العربية كعنصر مهم ملحق بموضوع الاستقلال قبل التطرق الى مسألة الشرعية في الحكم. فغلبت الأوهام والمشاعر على النهج الذي اتبع لتحقيق الاستقلال في معزل عن الآلية التي تقومه وتتعهد باستمراره من خلال نظام سياسي يحدد القواعد الاقتصادية والاجتماعية، ويضمن تطور الأسس الديمقراطية اللازمة لاستقراره. وقد يستدرك البعض بان للخلفية التاريخية لهذه المجتمعات (والتي لم يتسن لها المرور بالتجارب الانسانيه التي افرزت الديمقراطيه بسماتها الغربية)، وللظروف الحرجه التي كان يمر بها الوطن العربي انذاك اثر في عدم الوصول الى نهج افضل. ولكن الأحداث التي تلت اثبتت بان النهج الذي اتبع كان يفتقد المرونة والأسس اللازمة لتطور المؤسسة الديمقراطية بعد ان تكون روح المواطنة قد تعززت وانتشرت مفاهيمها وركائزها الاجتماعيه وتوسعت

الأرضية الثقافية اللازمة لتعزيز مبادئ المساواة والحرية والمشاركة في الحكم. ولم يكن ذلك النهج سوي محاولة من قبل دول الانتداب التي ارادت ان توفق بين مصالحها ومطامح الشعوب في الاستقلال عن طريق دعم الهياكل الاجتماعيه التقليديه، وبطرح دستورا (او قانونا أأساسيا) يحوى بنودا مشوشة فيما يخص ممارسة الشعب لحقوقه فى الحكم. فالدستور العراقى مثلا كان ينص على ان «سلطة الأمة وديعة الشعب للملك». وهذا يعني تنازل الشعب عن حقه لرئيس الدوله الاعلي (غير المنتخب)، الأمر الذي يتنافي ومفهوم الديمقراطية، خاصة بعد ان جعل الملك مصونا وغير مسئول امام الشعب.

لقد كانت تلك التجربة تمثل البداية في المسيرة الشائكة نحو الديمقراطية وان كانت محدودة، اذ اختصرت على قطرين عربيين في حين بقيت الأقطار الأخرى مستعمرات (عدا المملكة السعوديه واليمن واللتين سادهما النظام القبلي التقليدي وحكمت زعاماتها باسم الدين) الى فترة الحرب العالمية الثانية. ففي اوآخر تلك الحرب ظهرت تجربة جديدة في الديمقراطية في كل من سورية ولبنان حينما اعلن النظام الجمهوري في كل منهما. وعلى الرغم مما اصاب تلك التجربه من وهن بسبب التركيبة الاجتماعية والظروف السياسية في المنطقة، كانت مسيرتها رائده وما تلاها من تجارب في الوطن العربي لم يكن سوى محاولات لوضع صيغ للحكم الفئوي دعماً للاستقلال، ولم تكن مؤسساتها الدستورية ديمقراطية الاتجاه، اذ بقيت الانظمه السياسية تحكم بلا شرعية والسلطه في بعضها فرديه تحول بعضها الى سلطه شخصية السمة. وهذا ينطبق على اغلب الدول العربية سواء اكانت جمهوريات ديمقراطيه (او جمهوريات شعبية او جمهوريات الحزب الواحد) او ملكيات دستوريه او ملكيات مطلقه

تحكمها عوامل ذات جذور قبليه، بما فيها تلك الاقطار التي نالت استقلالها في اعقاب ثورات شعبية والانظمة التي قامت علمى اشلاء انتفاضة شعبية والتي ادى بعضها الى اوضاع اجتماعية شاذه، ودكتاتوريات استبدادية ماحقة .

لقد مر الوطن العربي في متاهات وهو يفتش عن بديل (لدولة الخلافة الاسلامية) يجاري بها المسيرة الحضارية ويعتمد الديمقراطية بأسلوب يتماشي وأوضاعه. ولأسباب عدة منها رسوخ المؤسسة القبلية وحداثة البرجوازيه (وعناصرها او مقوماتها الاقتصادية) والتناقضات السياسية (التي افرزتها طموحات الدول الكبري والقضية الفلسطينية ... الخ) لم تتهيأ الأرضية لفكر ليبرالي ديمقراطي. فاهتم البعض بايجاد صيغة معدلة للديمقراطية الغربية ونادي آخرون بايجاد صيغة معدلة لديمقراطية البرولتارية. ولما للديمقراطيه من خطر على مصالح الدول الكبرى، اخذت الدول (خاصة الغربية) توحي باستحالة تبني الديمقراطيه بكل عناصرها من قبل مجتمعات الوطن العربي بسبب الجهل او التعارض مع خلفيتها التاريخية والدينية. ولم تفرز المحاولات الجارية لايجاد صيغة توفيقية اي نتائج عملية (بما في ذلك التجربه الليبية) . ومن ضمن المحاولات تلك التي يتبناها المجددون من الاتجاه الاسلامي والتي تعتمد بمجملها على تجارب الخلافة الاسلامية الأولى بصيغ معدلة. أما الأصوليون الاسلاميون، فلهم نظرة اخرى بالموضوع اساسها ان الله مصدر التشريع وله وحده الحكم استناداً الى الآية ٤٩ من سورة المائدة «وان احكم بينهم بما انزل الله ولا تتبع اهواءهم واحذرهم ان يفتنوك عن بعض ما انزل الله اليك»

لابد من وقفة قصيرة للتعرف على الاتجاهين الرئيسيين السائدين حالياً في الوطن العربي حول الديمقراطيه كنظام للحكم وللخروج من دوامة الصراعات التي لم تفرز الى الآن سوى صيغ متشابهه للحكم المركزي متمثلاً بقيادةتخبة معينة استفحل نفوذها وعظمت امتيازاتها علي حساب عامة الشعب في معظم الاقطار. والاتجاه الاول يتمثل بالعلمانية التي يطالب مؤيدوها بضرورة الافادة من الممارسات الفعلية للديمقراطية والتي وصلت الى العهد الحاضر عبر مرحلة طويلة من التجربة والخطأ، مؤكدين على عنصر المساواة وعلي حق المشاركة في الحكم، دون الأخذ بالتجربة الاسلامية مع تأكيدهم علي ان الأخيرة تبنت منذ البدايه المبادئ الاخلاقية التي اصبحت مصدراً مهما للشرائع الاجتماعيه التي خضعت لاختبارات ذاتيه وتبنتها دولة القانون المنشودة.

أما الاتجاه الثاني، فانه يتمثل بالنهج الاسلامي الذي يتبناه المجددون والأصوليون الذين يعتمدون النص الحرفي للعقيدة حسب ماوردت في القرآن الكريم، والذين يرون بأن مبدأ الشورى والنهج الذي عرف في بداية الدعوة كأسلوب للحكم هو المطلوب دون اي اعتبار للتجربة الانسانية العالمية، مع العلم بأن البعض يري مجالاً للتفسير ولكن ضمن حدود معينة، اهمها أن تكون الملامح الأساسية للدولة اسلاميه، ويكون القرآن الناموس الأول والأخير للتشريع والسلطة التنفيذيه بين المؤمنين الملتزمين بالشريعة الاسلامية.

ويرى دعاة الاتجاه الأول ان دعاة الاتجاه الثاني لا يؤيدون فكرة المساواة مادام موضوع المشاركة في الحكم مشروطا بالايمان بمباديء الشريعة، وأن دولة تلتزم بنصوص الشريعة لن تتساهل مع المعارضين،

وعليه فانها دولة لاتؤمن بتداول السلطة بين فئات متعدده ذات اتجاهات فكرية وتوجهات سياسية معارضة. فهي دولة النخبة او الصفوة المنتمية الى العقيدة الاسلامية بكل جوانبها الدينية والدنيوية غير الخاضعة للظروف الاجتماعية المتطورة والفاعلة على المستوى العالمي. مثل هذه الدولة قد تضطر الى استعمال جمع الأساليب للابقاء علي كيانها وتفسيراتها الخاصة لمصالح المجتمع. ومن المحاذير التي قد تطرح بشأن حكم الصفوة هو الانتقال الي مايشابه الحق المتوارت ذي القدسية الدينيه ومن ثم الي الحكم الفردي.

ويقول دعاة الاتجاه الثاني ان النظام العلماني مرفوض لأنه يؤكد علي ان الانسان وحده مصدر التشريع ولا يعترف بالنواميس الآلهية المقدسة التي كانت ومازالت وستبقى مصدراً ثابتاً لجميع القوانين والأعراف الاجتماعية مهما تغيرت الظروف. كما يؤكد هؤلاء علي ان الديمقراطيه بجميع اشكالها لم تستطع القضاء على الظلم الاجتماعي بل انها افرزت ظاهرة التحرر من القيود الأخلاقية التي تبنتها الأديان السماوية، وفتحت مجالاً للاستغلال والعبودية من قبل فئات قليلة تمكنت من السيطرة علي مقدرات المجتمع من خلال ممثلي الأحزاب وبمعاونة المتنفذين خاصة اصحاب رؤوس الاموال الذين سيبقى لهم القول الفصل في امور الدولة. اما رفضهم القاطع لديمقراطية البروليتاريا فهو نابع من محاربتهم للماركسية بسبب تبنيها مبدأ الالحاد حسب رأيهم.

علي الرغم من الخلاف العميق بين الفريقين حول مبدأ الحكم وأصول التشريع، يتفق الجميع بأن النظام الديمقراطي هو نظام سياسي واجتماعي متكامل له مؤسساته والياته ومن اهم هذه الآليات هي عملية

الانتخابات التي يعبر الشعب عن طريقها عن رأيه بمن يأتمنه على حقوقه. ويبدي البعض محاذيره من ان عملية الانتخابات قد تستغل مطية يفوز عن طريقها حزب معين باكثريه ساحقه ليستأثر بالحكم، وكأن فوزه هذا يعطيه الحق باجراء تغييرات جذرية من شأنها قطع الطريق علي اجراء انتخابات او استفتاء عام في المستقبل خارج نطاق تصوره، مما يؤدي الي تجميد المباديء الأساسية التي انبثقت عنها فكرة الانتخاب (والديمقراطية) فتنهي بذلك مبدأ التعددية الحزبية والسياسية وتقضي على مبدأ تداول السلطة سلمياً، الأمر الذي يثير جذوة الفتن والاضطرابات والثورات بعد ان تكون مقومات السلطة الاستبدادية قد تمركزت وتجذرت. والشواهد علي مثل هذا الاحتمال كثيرة فى العصر الحديث، حتي في اوروبا مهد الديمقراطيه حينما صعد الحزب النازي (والاحزاب الفاشية الأخري) للحكم عن طريق الانتخابات في البدايه ثم انتهى الأمر بفرز دكتاتوريات جلبت الكوارث علي المجتمع الانساني.

ويضيف اصحاب الاتجاه الأول بان الاستفتاء العام مهم جداً في جميع الأحوال لأنه يفتح المجال للشعب كي يعبر عن رأيه بالفئة الحاكمة وسياساتها الديمقراطية ضمانا للاستقرار والمساواة والمشاركة الحقه في الحكم. ويضيف بعض المتحمسين لهذا الاتجاه ان عناصر المؤسسة السياسية للحكم الثيوقراطي مازالت قيد التجربة ولم تتضح معالمها وضوابطها الخاصة بموضوع المشاركة في الحكم كما هو الحال في المؤسسة الديمقراطية ذات التوجه العلماني. وهذا قد يؤجل موضوع المساواة ويبعد شريحة من المجتمع عن الحكم الجماعي او حكم الاغلبيه المنشود.

لابد من القول بان سلبيات النظام الديمقراطي تكمن في شكل

المؤسسة الديمقراطية وممارساتها وما تمليه عليها المصالح الضيقة لمجتمعاتها. فالعديد من الأنظمة الديمقراطية يعانى من اسلوب العمل الحزبي اللاديمقراطى أو من القيادات الحزبية التى تعمل فى معزل عن الشعب وحتى عن القواعد الحزبية كما أن ممارسات بعض تلك الأنظمة لم يكن منسجما مع المثل الديمقراطيه التي تبنتها او تدعبها دولها، خاصة في علاقاتها الخارجيه مع الدول الأخرى، لأغراض سياسية أو اقتصادية فلطالما رفعت بعض الدول الغربية شعار الديمقراطية وابدت اهتماماتها بتعميم مباديء حقوق الانسان في حين كانت تمهد لانقلابات عسكرية في بعض دول العالم الثالث لتثبيت اقدام سلطات فئويه استبداديه او لكسب تأييدها وتعبئتها في صفوفها سواء في الحروب (كالحرب الباردة) او في ايام السلم لتأمين مصادر ثرواتها لصالحها ولتقييم مكانتها واستراتيجياتها علي المدي البعيد.

لقد باءت المحاولات والتجارب الديمقرطية في العالم العربي بالفشل لأسباب عدة اضافة الي مشكلة التأهيل للحكم الديمقراطي والتي تحاول الدول الكبري التركيز عليه من خلال أتباعها ومريديها. فهناك اولاًمشكلة العمل السياسي وما افرزه من سلبيات في كل قطر والذي كان من نتائجه التفاوت في ادراك اهمية النظام الديمقراطي وشكل المؤسسة الديمقراطية من خلال الانتماء الوطني وظروفه. كما كان لممارسات الدول الكبرى (غربية كانت ام شرقية) اثر كبير في تأخر المشروع الديمقراطي. ومما لاشك فيه ان قيام دولة اسرائيل بنهجها الديمقراطي وبتحالفاتها وبرامجها التوسعيه اعطي ذريعة اخرى ذات ابعاد مهمه للقيادات العربية لتأجيل هذا المشروع، وعدم اعطائه الاولوية التي يستحقها في العمل السياسي، من اجل دعم موقف الدول العربية

في مواجهة التحدي الاسرائيلي.

إن مفكري الوطن العربي وقياداته وأبناء شعوبه (بقومياتهم وطوائفهم ومذاهبهم المختلفه) مطالبون بطرح مبدأ الديمقراطية في كل قطر، باعتباره عنصراً مهماً للاستقرار والاستقلال وللتطور الاقتصادي والاجتماعي، وجعل هذا في مقدمة سلم الأولويات للعمل السياسي. فالديمقراطيه نظام سياسي متكامل يتيح للشعب حرية التعبير عن رأيه وعما يريده، ويؤكد على الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية للفرد. كما ان للمؤسسة الديمقراطية آلية يتمكن الشعب من خلالها - من اختيار السلطة التي يأتمنها على حقوقه ويجعلها قائمة علي شؤنه، تخضع لمحاسبته في اي وقت كان ويلزمها بمواقفه ومتطلباته وما يضمن له حقوق ابنائه وفئاته المختلفة. فان كانت الديمقراطيه كنظام قد ادت الى ظهور نظام عدواني او استغلالي او الى حكم دكتاتوري، فان ذلك بسبب عدم ممارسة الشعب لحقوقه في مراقبة النظام، وعدم اهتمام الفرد بواجباته تجاه المجتمع، او بسبب طغيان اللامبالاة والانعزال وعدم ادراك مفهوم الديمقراطية. فالديمقراطية لايمكن ان تتأسس وتتركز كنظام وآلية لتطبيق مبدأ حكم الشعب ، الا بعد ان تتأصل كعقيدة قوامها الايمان بحقوق الانسان الكاملة.

المحور الثاني

ضمانات الممارسة الديموقراطية السليمة
الخاص والعام في تجربة منظمة التحرير الفلسطينية

ورقة مقدمة من الأستاذ فيصل حوراني

رئيس الجلسة: د. حميد فياض

تقديم: د. حميد فياض

يشرفني أن افتتح الجلسه الثالثه بمحاضرة حول الديمقراطيه في الممارسة، الخاص والعام في تجربة منظمة التحرير الفلسطينية للأستاذ فيصل حوارنى

إن القضيه الفلسطينية بجملها معروفة لحضراتكم في جوانبها السياسية والكفاحية وتعقيداتها الوطنية والعربية والدولية، لكن ربما من غير المعروف لدى العديدين تجربتها الديمقرطية الداخليه بين مختلف فصائلها، وهاهي الفرصة امام الباحث لالقاء الضوء علي هذا الجانب الهام، والفرصة امامنا جميعا لمعرفه الصورة الديمقراطيه في الساحة الفلسطينية من داخلها ولجوانبها المتعددة، خاصة وان المنظمة لاتملك دولة بالمعنى الحرفي ، وكما هو معووف في البلدان العربيه، وبالتالى ارى الأهميه الخاصه لهذا الموضوع، والذي يتحمور في العلاقة الديمقراطية بين الفصائل المختلفه، وكيف استطاعات المنظمه ان تحل هذه العقدة

اشكركم وليتفضل الاستاذ فيصل حوراني

الديمقراطية في الممارسة

الخاص والعام في تجربة منظمة التحرير الفلسطينية

أ . فيصل حوراني

يدور حوار هذه الندوة حول المفاهيم المتعددة المتصلة بالديمقراطية. ويتناول الحوار من هذه المفاهيم ما يطرح بهدف اغناء المفهوم العام الذي بلورته تجربة البشرية في انتقالها المضطرد من النظم الاستبدادية الى النظم الديمقراطية وتسهيل هذا الانتقال. كما يتناول الحوار المفاهيم التي تنطلق من نفس وجود مفهوم عام وتتشبث بمقولة المفهوم الخاص وتنسب الخصوصية الي هذا أو ذاك من الأسباب ويكون الهدف، غالباً، هو مقاومة الوصول الى ممارسة الديمقراطية بمفهومها العصري او تسويغ سلوك النظم المستبدة التي تتوخىء شتى الذرائع لسويغ استبدادها.

نظرة علي التجربة في عهد الانتداب البريطاني

وأيا كان مآل الجدل علي الساحة العربية حول العام والخاص، ومقدار الحاجة لأخذ الخاص بعين الاعتبار، ومع ميلي للأخذ بأن تأثير الخاص لا يمكن نفيه، بل يمكن، وينبغي، التعاطي معه بما يدفع باتجاه التوصل الي العام في نهاية المطاف، فإن تناول الممارسة الديمقرطية الفلسطينية، كما تمثلها تجربة منظمة التحرير الفلسطينية، تضعنا ازاء خصوصيات تكاد تكون فريدة. او لنقل : ان تجربة م . ت . ف ، تتأثر بعوامل لانقع عليها الا في الحالة الفلسطينية، وحدها، فتستتبع ممارسات ملائمة لها، دون ان ينفي ذلك أن الأسس العامه للديمقراضية تظل هي ذاتها في الأحوال كلها.

ولكي لايحدث أي اختلاط بين تناولنا لجدل العام والخاص في الساحة العربية وبين ماهو خاص، أوفريد، في الساحة الفلسطينية منها، ابادر الي القول بأن ماهو خاص من مكونات التجربة الفلسطينية، مما سأشير اليه فى هذه الورقه، نابع من وضع م . ت . ف . وشروط نشأتها وتأثير هذا الوضع وهذه الشروط علي وجود المنظمة وأوجه نشاطها المتعددة خلال سنوات عمرها الثماني والعشرين، وليس نابعاً مما يشير اليه دعاة التخصيص من عوامل دينية او قومية يظنون انها تخص العرب او المسلمين وحدهم بكلمات أوجز : إن ماهو خاص في التجربة الفلسطينية ناجم عما هو خاص فى وضع الشعب الفلسطينى ، مما لا يشاركه فيه اى شعب آخر.

وكلكم مطلع على الظروف التي نشأت فيها المسألة الفلسطينيه وتطورت فى ظلها. وانتم تعرفون ان الشعب الفلسطيني واجه، في العقد الثاني من قرننا العشرين المصير الذي واجهته البلدان العربية المشرقية حين تعاونت مع ممثلى الحلفاء في الحرب العالمية الاولى وثارت ضد الاستبداد والاضطهاد القومي العثماني لتجد نفسها فريسة للاحتلال الاجنبي : البريطاني او الفرنسي وضحية مطامع المحتلين الاستعمارية. الا ان فلسطين، التي رضخت كغيرها من البلاد العربيه للاستعمار، واصبحت الي جانب ذلك وفي ظله، بلية أخرى تمثلت بالغزو الصهيوني الذي استهدف الاحتياز على ارض الشعب الفلسطينى واقتلاعه منها وتأسيس دولة للمستوطنين اليهود. وبهذا واجه الشعب الفلسطينى خطراً مزدوجاً، وتضافرت ضده انشطة المستعمرين البريطانيين والمستوطنين اليهود الوافدين تحت الراية الصهيونية وايد البريطانيون هدف الصهيونيين بانشاء الوطن القومي اليهودي علي ارض فلسطين ووضعوا

امكانياتهم في خدمة العمل لتحقيقه. هذا الظلم المزدوج، وهذا الخطر المزدوج، والقوة الهائلة الناجمة عن تعاون محتليه الاستعماريين والصهيونيين لونت التجربة الفلسطنية الوطنية المعاصرة بلون ميزها، منذ البداية، عن تجارب جاراتها العربيات القريبات والبعيدات، وهو تميز دفعت الحركة الوطنية الفلسطينية اثماناً باهظة قبل ان تتمكن من التعرف على حدوده كافة وتتعرف بهدى ذلك. ولكن تأثير هذا التميز علي الممارسه الديمقراطية فى تجربة الحركة الوطنية فى فلسطين بدأ بمقدار او باخر، قبل تبلور المعرفة به والوعي على ابعاده. وقد يكفي ان اذكركم بأهم تأثيرات وجود هذا الخطر المزدوج علي صياغة المواقف والممارسات الفلسطينيه. ففى البلدان المجاوره لفلسطين، وجد الاستعمار التقليدى طبقات وفئات اجتماعيه متعاونه معه او مستفيده من سياساته على اساس هوامش مشتركه تمثلها رغبة هؤلاء في تعزيز امتيازاتهم القائمة، مما جعلهم يجدون في التحالف مع قوة المحتل وسيلتهم لتحقيق هذه الرغبة. كما وجد في هذه البلدان من توهم ان بالامكان التدرج فى تطويرها بالاستفادة من معونة الدولة المستعمرة، فدخلوا في مفاوضات افرزت برلمانات وانتخابات من نوع او آخر، الي ان انتهى الامر بالاستقلال المقترن بمعاهدات تشتمل على مقدار او آخر من مصالح الاطراف كافة. اما في فلسطين فان هذا المسار التقليدى لتطور المتغيرات قد فشل، لأن تضافر الخطرين الاستعمارى والصهيوني جعل طبقات الشعب الفلسطيني كلها مستهدفة، كلها بغير استثناء، ما دام الهدف هو اقتلاع الجميع من الوطن ومصادرة ما بحوزتهم، سواء كان ارضاً او متاجر، او محترفات، او مصانع . لقد وجد فلسطينيون كثيرون توهموا، في البدايه، ان من الممكن استرضاء بريطانيا والتلويح بالمنافع التي

ستجنيهابرضا الفلسطينيين وموافقتهم لو تخلت عن تأييدها للمشروع الصهيوني. وانقضى مالا يقل عن عشر سنوات من جهد الحركة الوطنية في العمل في هذا الاتجاه، الي ان اتضحت استحالة الفصل بين المستعمرين والصهيونيين، فاتحد الجميع في ثورة ١٩٣٦حيث وقف الشعب الفلسطينى بفئاته كلها، في جهه، ووقف المستعمرون والصهيونيون في الجهة الأخري. والفترة الوحيدة التي تزعزت فيها الصفوف الوطنية هى الفترة القصيرة التى اظهرت فيها بريطانيا ميلاً لتخفيف غلواء المشروع الصهيوني ، هذا الوضع ، الخاص بفلسطين وحدها كما يمكن ان نرى بوضوح، أثره علي بناء الحركة الوطنية الفلسطينية فميزها، بدورها، عن جاراتها، فآثر، بالتالي، على الممارسة الديمقراطية فيها. فقد هيمن على قيادة هذه الحركة ممثلو القوة التقليدية السائدة، وهم المحافظون من ملاك الارض ورجال الدين ومن يواليهم من وجهاء المدن. سيطر هؤلاء على قيادة الحركة ليس بالتحايل ولا بدعم السلطة المستعمرة، ولكن بحكم تصديهم لمقاومة المشروع الصهيوني الذي يستهدفهم فيما يستهدف فئات الشعب الأخرى، كافة ، فظفروا ليس بالسلطة الوطنية، وحدها، بل بالتأييد الشعبي الواسع، أيضاً، ولم ينشأ في فلسطين على نطاق واسع، كما نشأ في غيرها من المستعمرات، هذا النوع من البرجوازية الدينية، التجاريه والصناعيه، التى يتقدم المستنيرون من صفوفها ويشغلوا مواقع فعالة في الحركة الوطنيه ويفرضوا منها صيغاً متقدمة للممارسة السياسية، ذلك ان الصعود البرجوازي على حساب القوى التقليدية، كان فى فلسطين من حصة الجانب اليهودي بالدرجه الأولى.

وقد قاوم المستعمرون ، لصالح هذا الجانب، اي تطور في المجتمع

العربى فى فلسطين. وهكذا لم تشهد فلسطين الحركة الدستورية التى شهدتها جارتها مصر، مثلاً، ولم تنشأ او تتطور فى فلسطين هذه المجالس التشريعيه والبرلمانية التى نشأت وتطورت، حتى مع وجود الاحتلال الاخير، فى العراق او لبنان او سوريه، ولم تتأسس فيها بدايات التقاليد الديمقراطية العصرية التى شهدتهاهذه البلدان. وفي حالات بعينها، ناهيك عن جعل الدفاع عن الارض ومنع انتقالها الى اليهود، هدفاً اولاً للحركة الوطنية، قاومت الحركة الوطنيه، بتأييد شعبي، بعض مظاهر التطوير التي حاولت سلطات الاحتلال فرضها، لا لشيء الا لأن فرضها كان يستهدف تسهيل تحقيق الوطن القومى اليهودي، اذكركم، هنا، بأمثلة بارزه وشهيره، فقد حاولت الحركة الوطنيه أن تحول دون الغاء نظام شيوع الارض العثماني لان الغاءه يعمم الملكية الفرديه فيسهل على اليهود شراء الارض التي يتعذر عليهم شراؤها فى ظل الملكية المشاعيه البدائيه. ورفضت الحركة الوطنية، بتأييد شعبي كاسح ، عروض بريطانيا بانشاء مجالس تشريعية، معينة او منتخبه. لا لشيء الا لأن بريطانيا اعطت اليهود فى هذه المجالس ما يسهل جعل الصهيونيين مهيمنين عليها. هذا الرفض جعل الحركة الوطنية ضروره حتي ازاء اجراء الاحصاءات العامه للسكان لارتباط هذه الاحصاءات باجراء الانتخابات.

بهذا كله وبتضافره مع تأثير الموروث الاجتماعي المتخلف، بقيت الولاءات فى فلسطين ، ربما فيها الولاءات الوطنيه، قائمة على الاسس التقليدية التي لم يمتزج بها من مفاهيم الديمقراطية المعاصرة الا أقلها، لم تعرف فلسطين في عهد الانتداب البريطاني أية انتخابات عامة، لا صحيحه ولا مزورة. ولم تجر في فلسطين فى هذا العهد أية انتخابات

قطاعية يشترك فيها ناس القطاع، كله والهيئات التمثيلية القليلة الموروثه او الناشئة كمجالس الاختيارية في القرى او مجالس البلديات في المدن، لم تكن تنتقل عن طريق الانتخابات العامه، بل عن طريق انتخابات يشترك فيها الوجهاء في القرى ومن تنطبق عليهم شروط بعينها فى المدن. وانسحب الأمر ذاته علي الهيئات التى انشأتها الحركة الوطنية، فالجمعيات الاسلامية البحتة، التي شكلت طيلة العشرينات قاعدة البناء التنظيمي للحركة الوطنية في المدن. ضمت نخبة من النشطاء وكان هؤلاء هم الذين يختارون مندوبى مدنهم الى المؤتمر العربي الفلسطيني الذي ينتخب بدوره اللجنة التنفيذيه، أي القياده الوطنية العليا. اما الاحزاب، وقد تأخر تشكيلها حتى الثلاثينات، فقد بقيت احزابا للنخبة التي يحظي ناسها بالتأبيد الشعبي بسبب المنزلة المتحققة لهم نتيجة عوامل غير حزبية، فبقى الولاء فيها قائماً علي الاسس التقليديه. وقد يفيد ان اشير هنا الى ان اكبر هذه الاحزاب واوسعها شعبية وهو الحزب العربي الملتف حول الحاج امين الحسيني قد اصر في نظامه الداخلي على حصر حق انتخاب هيئته القيادية بعدد محدود من اعضائه ممن تبيح القيادة ذاتها لهم هذا الحق، أي للنخبة، وحجب هذا الحق صراحة عن الاعضاء الآخرين، اي عن معظم الاعضاء . اما حزب الاستقلال الذي مثل اكثر العناصر القومية استنارة فى حينه فقد جهر برأى أعلنه مؤسسوه وهو أن الانتخابات مفسدة لانها قد تجئ الى القيادة بالعناصر التى يراها هؤلاء المؤسسون غير صالحة فبقى هذا الحزب، على تأثيره الفكري الواسع في تطوير المقاومة الوطنية للاستعمار البريطاني، محصوراً بالعدد المحدود من العناصر التي أسسته، ثم لم يلبث ان تلاشيء قبل انقضاء سنتين على تأسيسه، بسبب قلة موارده ودون ان

يتخلى اصحابه عن حرصهم على النخبوية. والمنظمة الوحيدة التي نشأت في البلاد بعيداً عن الاسر الطاغى للوحدات التقليدية. وهي المنظمة العمالية العربية، او جمعيه العمال العرب،لقيت معارضة قاسية من قيادة الحركة الوطنية، وانتهى امرها بالتبدد واغتيل مؤسسها وتشرد اعوانه او طوعوا.

ولكي لا نحمل الامور اكثر مما تحتمل او نسقط مفاهيم قائمة الآن على حالة انقضت، تجدر الاشاره الي ان الجمهور الذي كانت درجة وعيه علي الحقوق الديمقراطية انية الوضع الذي يعيشه، لم يشك من نقص هذه الحقوق . واذا كان شيء من التشكيك قد ظهر هنا او هناك من قبل افراد او تكتلات صغيرة لم تتمكن من ان تجعل المطالبة بالحقوق الديمقرطية داخل المنظمات الوطنية حركة قوية التأثير. اما مطالبة قيادة الحركة الوطنية بحق تمثيل الشعب الفلسطيني لنفسه في مؤسسات منتخبة، وهى مطالبة رفعت في وجه بعض سلطات الاحتلال، فكان الدافع الواضح لها هو الرغبة في تاكيد وجود عرب فلسطين كاغلبية كاسحة في البلاد ، في مقابل الاقلية اليهودية.

حرمت البلاد ، اذا من الحريات الديمقراطية العامة او من كثير منها ، فغاب حق الانتخاب كلية، وضيقت حقوق تشكيل الجمعيات والاحزاب بارادة المستعمر الذى كان يبادر إلي حل ماسمح باقامته فيها حين تشكل خطراً على مصالحه، وقيدت كذلك حريات الاضراب والتظاهر، واخضعت الصحافه الى رقابة كانت تصبح حاجبة تماماً للرأي المعارض، في اوقات الازمات. اما الحركة الوطنية فلم تول اهتماما كبيراً بتطوير وتعميم الممارسة الديمقراطية داخل هيئاتها وفصائلها.

هذا القول لا يعني ان الساحة خلت تماما من الممارسة الديمقراطية.

فقد عرفت فلسطين منذ السنة الاولى لابتلائها بالاحتلال البريطاني المؤتمرات الوطنية العامة التي تتصدي لتمثيل الشعب بأسره. وتشكلت هذه المؤتمرات، وعددها سبعة انعقدت فى العشرينات، ليس علي اساس تعيين المندوبين اليها من قبل القيادة بل على اساس اختيارهم من قبل النشطاء في الصف الوطني في المناطق التي يجيئون منها واخذ موافقة من يرغب من ابناء الجمهور على اختيارهم. فكانت الجمعيه الاسلامية المسيحية فى كل قضاء من اقضية فلسطين تحدد اسماء مندوبي القضاء الى المؤتمر العام وتجمع توقيعات وبصمات الموافقة على تحديدهم فيوقع او يبصم كل راغب فى ذلك. والمؤتمر العام المكون بهذه الصيغة التمثيلية الأولية هو الذي يختار اللجنة التنفيذية اي القيادة العليا للحركة الوطنية، بالانتخاب، واللجنة تنتخب رئيسها. وفي الثلاثينات، قررت اللجنة التنفيذيه حت الوطنيين على تشكيل احزاب تمثل تياراتهم المتعددة، فتشكلت بضعة احزاب كبيرة وأحزاب صغيرة واجتمع ممثلو قيادات الاحزاب فاختاروا اللجنة التنفيذية. وفى اختيار المؤتمر العام او هيئة قيادة الاحزاب للقيادة الوطنية العليا، كانت تتم ، بالطبع، المراعاة الكاملة للاستحقاقات التقليديه، لمكانة القائد الاجتماعية او الدينية او الاقتصاية، لتمثيل مختلف القيادات المستجدة، ولتمثيل مختلف المناطق وفي اكثر من مرة عززت القياده صيغتها التمثيلية او مظاهر تأييد الجمهور لسياستها بعقد مؤتمرات تمثل قطاعات من الجمهور، فانعقدت مؤتمرات عامة للجان القومية فى المدن ومثلها للجان القومية فى القرى، كما انعقدت مؤتمرات عامة للشباب او للنساء او للتجار واصحاب المهن الأخرى. دون أن يصل الأمر في أي مرة الى حد انتخاب المندوبين الى هذه المؤتمرات من جمهورهم بالتصويت العام . واذا كانت

الهيئات الوطنية قد ضمت على الدوام اغلبية، كبيرة او محدودة، حسب الأحوال، موالية للقيادة الوطنية النافذه، فقد ضمت على الدوام، ايضا، كتلاً وتيارات تعارض هذه القيادة عن يمينها او عن يسارها. وانسحب هذا الوضع على التشكيلات المسلحة، فكان منها ما هو تابع كلية للقيادة وما هو معارض لها. وفي تفسير ذلك ترد اسباب عديدة، منها إقرار الحركة الوطنية بالتعدديه التى تعكس تنوع المصالح، ومنها، أيضا، وجود سلطات الانتداب والعدو الصهيوني الذين يشجعون المعارضة بهدف اضعاف الحركة الوطنية وزعزعة صفوفها والتأثير علي مكانة قيادتها ونفوذها،

ومعروف لديكم ما آل إليه شأن الشعب الفلسطيني عشية انقضاء النصف الأول من هذا القرن. لقد ابتلى شعب باسره بنكبة ماحقة لم يتعرض لمثلها شعب آخر في التاريخ الحديث، فخسر دفعة واحدة، وفي وقت قصير، كل ما كان قد بناه من مكونات كيانه الوطني وحياته العامة. وفقد اكثر من نصف هذا الشعب أرضه ذاتها ووجوده ذاته على هذه الارض ومصادر رزقه. ولم تتمزق ارض الوطن ويلغى كيانه فحسب، بل تمزقت جموع مواطنيه، فتشرد بعضها في الدول المجاورة، واخضع من بقى منها علي ارض الوطن لهيمنة سلطات متعددة لم يكن للشعب الفلسطيني اي دخل في اختيار أى منها. وتضافرت عوامل كثيرة، معروفة لديكم، فأدت الى ان ينحدر وضع هذا الشعب من التطلع الى تحرير وطنه وتطوير كيانه نحو الاستقلال التام الى مادون الصفر فى كل شيء ، في الشأن العام كما في الشأن الخاص.

نتائج النكبة : الشتات وتأثيراته

ادت النكبة، بين ما ادت اليه، الى تشتت جموع الشعب

الفلسطيني وتوزع ابنائه بين مقيم ولاجيء، داخل الوطن وخارجه. والذين بقوا على ارض الوطن، المقيم منهم واللاجئ توزعوا على ثلاثة تجمعات منفصلة وخاضعة لظروف وسلطات مختلفة. فكان من هؤلاء الاقلية المغلوبة على امرها كلية التي بقيت في اسرائيل واخضعت لأقسى انواع الحكم العسكرى مجردة من الحقوق القومية ومفتقرة للكثير من الحقوق الانسانية. وضم قطاع غزة، ذلك الشريط الساحلي الرملي محدود المساحة، الجماعه التي تشكلت اغلبيتها ممن لجأوا الى القطاع بالاضافة لسكانه. فاكتظ بها القطاع الضيق والمعزول. وقد رضخت هذه الجماعة لأنظمة الادارة المصرية العسكرية وعانت، فضلاً عن الاكتظاظ في السكن، من فقدان موارد الرزق ونقص فرص العمل وغياب او تغييب الكثير من حقوق الانسان، واخضع الثاني منها للمراقبة والقمع والملاحقه من قبل اجهزه ليست مستبدة وقاسية فحسب، بل شديدة التخلف، أيضاً. وفي الضفة الغربية لنهر الاردن، احتشد اللاجئون والسكان فى ظروف يبدو الحديث فيها عن حقوق الانسان او عن الديمقراطية ترفاً عزيز المنال، وخضع الناس للحكم الملكي المطلق الذي عرفه الاردن، حيث كان محظوراً عليهم اى نشاط سياسى اوثقافي او اجتماعي مستقل عن رغبة الحاكم. اما خارج الوطن، فنشأت، - بالاضافة للعدد الكبير الذي لجأ إلى شرق الأردن فعاني مما عانناه سكان الضفة الأخرى - مجموعات متمايزة للاجئين الفلسطينيين اثنتان فى لبنان وسوريا، واثنتان صغيرتان في مصر والعراق. ووجدت جماعات فلسطينيه اخرى طريقها، آنذاك او فيما بعد، إلى بلدان ابعد. وكان بعيداً عن الأمل ان يتمتع ناس هذه المجموعات باكثر من الحقوق الديمقراطية التى يتمتع بها مواطنو هذه البلدان. وانتم تعرفون الحال الذي كان سائداً في البلدان العربية. بل ان

الأمر في حال لبنان ومصر بدا اسوأ من ذلك، اذ حرم الفلسطينيون من حقوق كثيرة متاحة للمواطنين في هذين البلدين، حرموا بصورة خاصة، من الحقوق السياسية وضيقت عليهم فرص العمل. وفى سوريا وحدها ساوى القانون بين اللاجيء الفلسطينى والمواطن السورى فى الحقوق والواجبات. مستثنياً القلسطينيين من ممارسة حق الانتخاب وواجب الخدمة الالزامية في الجيش.

وزاد فى الطين بله ان فرص الاتصال بين التجمعات الفلسطينية المتعددة ضاقت كثيراً، ضيقتها انظمة السفر المعمول بها فى الدول العربية والتى تحد من حرية مواطنيها فى الانتقال من بلد الى آخر، وزاد فى تضييقها الانظمة التى وقفت خصيصاً ضد تنقل الفلسطينيين بين هذه البلدان والتى جعلت التنقل صعبا فى جميع الحالات واشبه بالمتعذر فى العديد منها، كما ضيقتها الخلافات المتواترة بين الدول العربية والازمات الثقافية التى تنشأ بين أنظمة الحكم فيها فتؤدى الى اقفال الحدود في وجه المواطنين واللاجئين على السواء.

والحقيقة ان جهد الفلسطينيين الرئيسى في الفترة التي اعقبت تشردهم قد انصب فى اتجاهين كثرت المصاعب فى كل منهما: تامين المعيشة المنظمة، السكن، العمل، الطبابة، التعليم وما شابه، وإعادة الاتصال بين الاسر والاقارب والتجمعات الممزقة. لقد جرت هذه العمليات فى ظروف غير مسعفة، وتوجب على الفلسطينيين ان يعانوا معاناة مزدوجة، فيتأثروا بقسوة ظروفهم الخاصة وبظروف الفقر والتخلف والظلم متعدد الوجوه السائدة فى البلدان التى لجأوا اليها، وقد احتفظت سلطات هذه البلدان بخشية دائمة من ان تدفع النكبة القاسية ومسئولية الانظمة العربية عنها ابناء فلسطين الى اعمال انتقامية، (وقد جرت بالفعل بعض

هذه الاعمال وكان اشهرها اغتيال الملك عبد الله عقب إلحاقه الضفة الغربيه لمملكته)، فحضت الفلسطينيين بتشديد الرقابة عليهم ومنعهم من ممارسة النشاط السياسي او اقامة اية تنظيمات مستقلة، حرم الفلسطينيون من حق التعبير حتى عن مأساتهم كلاجئين لايؤثر تعبيرهم على اوضاع السلطات التى يرضخون لها، ومضت عملية البحث عن اللقمة بمشقة هائله، ولم يتيسر الحصول عليها دون تنازلات امام السلطات التى تملك القدرة على حجبها.

في ظل هذه النكبة الماحقه وذيولها المتعددة، وربما، أيضاً، بسبب قسوتها غير الاعتياديه، لم ينس الفلسطينيون كيانهم المغتصب وتطلعهم للعيش الكريم فيه. وقد تحمل الفلسطينيون حتى فى اشد الظروف قسوة، وحاولوا ان يقوموا بشيء ما من اجل استعادة الكيان ولم يتخلوا فى أى وقت عن حقهم في استعادته. وقد شهدت السنوات الصعبة الاولى عدداً من التحركات، قد يكون محدوداً، وقليل الفعاليه لكنه أشر الى اتجاه الرياح القادمة، فقوى حذر السلطات العربية منهم ودفعها الى تشديد الرقابه عليهم.

ومن مستصغر الشرر، تجمعت الوقدة التي اخذت بالطوع مع اقتراب الخمسينات من نهايتها، فتشكل الاتحاد العام لطلبة فلسطين، وتشكل أو أعيد تشكيل، الاتحاد العام للعمال، ثم توالى ظهور اتحادات ومنظمات جماهيرية ومهنية اخرى. هذه الاتحادات التى أرخ تشكيلها لبداية التحرك العام نحو بناء الكيان الوطنى الفلسطيني الجديد، وبحكم نشأتها فى ـ الكفاح الملتهب ضد كل اشكال العنف، روعيت اكثر أسس الديمقراطية عصرية وقد جاء هذا ثمرة عوامل عدة ـــ شيوع التعليم العام، وتحرر المجتمعات اللاجئة من اسر التقاليد المحافظة، ومع الاشاره

الى تماثل التجربة فى الاتحادات كلها ، سأوجز فأتحدث عن تجربة اتحاد الطلاب التى عايشتها . بدأت التجربه بانشاء روابط للطلبة الفلسطينيين فى دمشق وبغداد وبيروت والاسكندرية فضافت الى الرابطة التى نشأت فى وقت مبكر فى القاهرة. لقد نشأت هذه الروابط فى غير فلسطين، فى بلدان عربية تبيح قوانينها انشاء الجمعيات لكن سلطاتها لاتتعفف عن التدخل فى ادق شؤونها ، فضلاً عن انها تحظر عليها العمل في السياسة. وبالنسبة للروابط التى نشأت في سوريه ومصر ، اي في دولة الجمهورية العربيه المتحدة ، انذاك ، وهي اغلبية الروابط التى شكلت الاتحاد ، واجه المؤسسون صعوبة من نوع آخر ، فقد كان النظام في الجمهورية العربية المتحدة ، علي سلبيته كغيره من الأنظمة ازاء حرية التنظيم ، يتمتع بشعبية طاغية ، كانت معارضة هذا النظام تعرض المعارضين لتهم يقبلها الجمهور ولم تكن تهم الخيانة او التخريب او الوقوف ضد وحدة الأمة العربية مستثناة منها ، ومع ذلك فان الروابط الفلسطينية نشأت بمبادرة قوي معارضة او غير معنية بأن تتطابق مواقفها مع مواقف النظام ، وحصوصاً في مسألة الحريات الديمقرطية. وتشدد المؤسسون فى مقاومة تدخل اجهزه السلطة فى شؤون روابطهم وفي اختيار قيادات الروابط بالانتخاب المباشر السري بصورة تكاد تكون مثالية وتجلي اثر هذه المقاومة وصمودها ونجاعتها فى نتائج الانتخابات. ففي كل الدورات الانتخابية جاء الي قيادة الروابط ناس من غير الموالين للنظام ، ولم تفلح جهود السلطة في وصولهم او في اسقاطهم في الانتخابات التالية. وعندما تشكل الاتحاد العام من مجموع الروابط ، في العام ١٩٥٩ ، ظفرت المعارضة بأغلبية كبيرة من مقاعد قيادته ، مثلما احتفظت بالأغلبية فى قيادات الفروع ، وتكرر

الأمر فى السنوات التالية من عمر الجمهورية العربية المتحدة، وما بعدها.

لايعني هذا القول ان الأمر كان علي مايرام في كل مكان وفى كل تجربة. فقد شهدت الساحات الفلسطينية المشتتة تجارب علنية من النوع الآخر، نسجت على منوال ما كان يجرى حولها فى بلدان اللجوء. فقد نشأ فى كل من قطاع غزه وسوريه، فى عهد وحدتها مع مصر، اتحاد قومي فلسطيني، علي غرار الاتحاد القومي العربي. وعرف الاردن وغيره تكتلات فلسطينية موالية للانظمه ومفتقدة لأسس التنظيم الديمقرطي، بل ان االهيئة العربية العليا لفلسطين التي تواصل بعض نشاطها بعد النكبة، احتفظت بتشكيلها كما كان عليه قبل ١٩٤٨ وتعززت فيها سلطة الرئيس الزعيم ولم تقم بأي شيء لتعزيز تمثيلها لجمهورها، لا بالانتخابات ولا بغيرها حتى من الوسائل الأولية التى اتبعت في الماضي.

وقد تزامن انشاء الاتحادات العلنية مع انشاء المنظمات السرية التي كانت في الخمسينات كثيرة العدد كثرة تعكس تأثير التشتت بمقدار ما تعكس تعدد الآراء والتيارات، وإن كان اغلبها صغير الحجم. وقد امكن لعدد من هذه المنظمات ان يستمر ويتطور ويكبر فيشتهر بالأسماء التي عرفت في الستينات. في هذه المنظمات تباينت اشكال الممارسة حين يتعلق الأمر بديمقراطية التنظيم وتفاوتت، فكان منها من اعتمد الصيغ التقليدية التى عرفت من قبل فتشكل حول شخص او نواة من الأشخاص المقتدرين وقام علي اساس الثقة بهم والولاء لهم ولم يعرف من اشكال الممارسة الديمقراطية الا أقلها وهو صيغة اتخاذ القرارات في القيادة بالتصويت. كما كان منها من تمثل روح العصر وعرف ممارسات ديمقراطية

أرقي وان تأثرت جميعها بمقتضيات السرية فحال ذلك دون توطد الممارسة الديمقراطية داخلها وادى، بين ما ادى إليه، الى تغليب الاعتماد علي الثقة الشخصية وتغليب الولاءات المبنية على هذا الأساس. اما النشطون من اعضاء المنظمات السرية فى الاتحادات العلنية فكانوا ملزمين، بالطبع، باتباع الصيغ الديمقراطية المعتمدة في الاتحادات. واذا توقفنا عند تجربة «فتح» الأولي، باعتبارها التنظيم الذي سيصير له اكبر دور في م . ت .ف . فيجب ان نتذكر ان تجربة معظم مؤسسيها وقادتها اللاحقين حملت، فيما يتعلق بالديمقراطيه، تأثيرات من تجربتهم فى الاتحادات، وخصوصاً اتحاد الطلاب، ومن تجاربهم الحزبيه السابقة على «فتح» مثلما حملت آثار العمل السري العربي الذى ألجئوا إليه عند تشكيل فصيلهم الجديد، فجاءت الحصيلة خليطاً من هذه التجارب.

التدخل العربي باراداته المتضاربة

فى هذه الظروف التي تحول فيها العمل الفلسطيني باتجاه بناء الكيان الوطني الجديد الي تيار حازم الارادة، نشأت أوضاع وجد فيها تيار عربي راغب فى تحقيق الهدف ذاته لاسباب مختلفة. وظهرت مبادرات عربية دفعت في هذا الاتجاه. وكان من اصحاب هذه المبادرات الاوائل العراق ومصر وسوريا. وبالاجمال، اراد الفلسطينيون كياناً يبلور هويتهم الوطنية ويستوعب نضالهم لتحرير الوطن، وارادت الدول العربية، غير القادرة علي قهر الارادة الفلسطينية، كياناً يستجيب لهذه الارادة وتمكن هذه الدول فى الوقت ذاته من ضبط الكيان المأمول حتى لا تشكل عبئاً عليها. وحصيلة تقاطع الارادتين، العربية والفلسطينية الخاصة، تغلبت علي معارضة المعارضين في الجانبين ونشأت م. ت. ف. حاملة التأثيرات المتباينة للارادتين، ولما في داخل كل منهما من

تكوينات متعددة.

هنا نضع اليد على خصوصية اخرى من خصوصيات الوضع الفلسطيني انعكست تأثيراتها الواضحة على بناء المنظمة وعلى الممارسة الديمقراطية داخلها. فقد نشأ للفلسطينيين كيان تجسد، في الظروف التي اشرنا اليها، في منظمة ليس لها سلطة على اي جزء من ارض الوطن، لا علي الجزء الذي قامت عليه اسرائيل ولا على الاجزاء الخاضعة لدول عربية، كما ان ليست له أى سلطات مادية على أبناء الشعب الذين يحتلهم الا السلطات القليلة التى توفرها له أنظمة هذه الدول والتى لايحق له أن يمارسها. علي كل حال، الا باشرافها. وكان من الممكن بالطبع ان يجئ الكيان على هذا النحو وان يكون قويا لو تحقق انسجام كامل بينه وبين الأنظمة التى تعيش تجمعات شعبية في دولها، أو لو توفرت لهذه الأنظمة الدرجة الكافية من الديمقراطية التى تبيح ان تنشط م. ت. ف، بحرية. الا ان واقع الحال عكس شروطا مغايرة. فلم تتوفر لا فى مصر ولا فى سورية هذه الدرجة من الديمقراطية، ولا توفرت الديمقراطية في اي من الدول الأخري التى ايدت قيام م. ت. ف.. واعترفت بها كممثل للشعب الفلسطيني. أما فى الدول التى عارضت قيام المنظمة، ومن بينها الأردن الذى تشبثت سلطاته بأنها هي الممثلة لفلسطينى الضفتين، فقد اضاف تأثير غياب الديمقراطية. الى تأثيرات الصراعات العدائية مع المنظمة. زد على ذلك ناس الرعيل الذين أسسوا المنظمة وكان لهم الصوت الاول النافذ فيها، او لنقل ان الناس الذين اباح تشابك الوضع العربي لهم ان يكونوا فى طليعة المؤسسين، كانوا من المتأثرين بالافكار القومية العربية السائدة فلم يتبنهوا بدرجه كافية الى اهمية السلطة الوطنية ولم يجعلوا ممارستها في الضفة والقطاع، على

الأقل، بين اهدافهم، وقد اكتفي هؤلاء بحقيقة ان السلطات القائمة فى هذين الجزءين من ارض فلسطين هى سلطات عربية، فجعلوا جهدهم موجها لاستعادة الجزء من ارض فلسطين الذي تحتله اسرائيل.

حملت الصيغة الأولي لـ م .ت . ف . تأثيرات هذه الظروف الخاصة، الشتات، ورضوخ المجموعات المشتتة لسلطات متعدده وغياب السلطة الوطنية، مثلما حملت تأثيرات الخلافات والتناقضات بين الدول العربية. واعتمد المؤسسون اسلوباً جعلهم اقرب، من حيث مفاهيمهم الديمقراطية، الى الصيغ التي سادت قبل ١٩٤٨ في اختيار ممثلي الجمهور ومنسجمين في الوقت ذاته مع الأوضاع في الدول العربية ذات التأثير علي الفلسطينيين.

التعبير عن صيغ الماضى تجلى في الطريقة التي تشكل بها المجلس التأسيسي او مايسمي بالمؤتمر الفلسطيني الاول الذي تحول هو ذاته الى المجلس الوطني الاول. فقد تشكلت لجنة تحضيريه عليا، تبعت لها لجان تحضيرية في كل دولة عربيه توجد فيها تجمعات للفلسطينيين. وتولت هذه اللجان الاتصال بمن أمكنها الاتصال بهم، وأجرت مايتسر من مشاورات، وراعت، بقدر ما استطاعت، الاعتبارات التقليدية للوجاهة والنفوذ بما فيها المنشأ البلدي، وسمت مندوبي المؤتمر على هذا الاساس. وفي الانسجام مع اوضاع الدول العربية ورغبات سلطاتها، تعمد المؤسسون ان تكون اللجان التحضيريه علنية وان تحظي برضا السلطات التى تنشط فى ارضها، وجعلوا رغبة السلطات بين العوامل الهامه التي تؤخذ بعين الاعتبار عن اختيار المندوبين. ولم تجر انتخابات عامة في أي بلد، بما في ذلك قطاع غزه الذي تديره مصر المؤيدة لقيام المنظمة والمساندة لمن تولوا مهمة بنائها. كما لم تجر أية انتخابات قطاعية،

وجماهيرية او مهنية، ولم تقر اللجنة بوجود الاحزاب والمنظمات السياسيه القائمة بالفعل، وان قبلت ان يحضر المؤتمر مندوبون عنها بصفتهم الشخصية حين كانت هذه المنظمات والاحزاب من النوع الذي تسنده سلطات هذه الدولة او تلك، كما كان شأن البعثيين الذين تسندهم سوريه او القوميين العرب الذي تسندهم مصر، او من علي شاكلتهم.

ويمكن ان نعرض بشيء من التفصيل ما جرى عند تأسيس المنظمة فى الاردن، كحالة نموذجية بوصفه الدولة التي يقيم فيها اكبر عدد من الفلسطينيين. لقد عارض الاردن انشاء م . ت. ف . عندما كان هذا الموضوع لايزال قيد الدرس، واحتفظ الاردن بسلبيته حتى بعد ان صدر قرار القمة العربيه بانشاء المنظمة وبدأت الأنشطة العملية لوضع القرار موضع التنفيذ، ولما تعذر منع انشاء المنظمة، جهد الاردن كي لا يكون لها وجود او نفوذ في اي من الضفتين، وكان هذا يعادل عدم انشاء المنظمة. فلما اصبحت الاندفاعة لانشاء المنظمة اقوي من أن تقف في وجهها أيه معارضة، تشبث الاردن بمنع المنظمة من اقامة بناء تنظيمي لها او تحقيق وجود عسكري في الضفتين، كما بذل جهده كي لاتمارس المنظمة الفلسطينية اي نشاط بين ناسها فيهما. في مواجهة ذلك، ولاسترضاء النظام الاردنى، قدم المؤسسون جملة من التنازلات الكبيرة التي مست بناء المنظمة ودورها. وكان من ابرز ذلك ان قبل الموسسون بأن ينص الميثاق القومي الذي كان بمثابة دستور للشعب الفلسطيني، على أن المنظمة لا تمارس السيادة على الارض الفلسطينيه، وضمت اللجنة التحضيريه الى مندوبي المؤتمر المؤسس كل فلسطيني سبق له ان كان في الأردنى في اي وقت من الاوقات عضوا في مجلس النواب او مجلس الاعيان او مجلس بلدي، يتساوي فى ذلك من ظفر بالعضوية نتيجة

الانتخاب او تولاها بالتعيين من قبل سلطات الاردن.

وبحصيلة شروط كهذه الشروط، انعقد المؤتمر التاسيسي في ايار ١٩٦٤، في القدس بعد ان حولته صيغ التمثيل هذه الى تجمع لا تشكل المسألة الديمقراطية هماً حاضراً الا لدي القليل من اعضائه، هذا المؤتمر هو الذي اقر الميثاق القومي، اي الدستور، والنظام الاساسي، واصدر، اعلان انشاء م. ت . ف. باسلوب جعل عمل المؤتمر ذاته اقرب الى عمل المهرجانات منه الى عمل البرلمانات. ومع ان قوي فلسطينية كثيرة دأبت علي المطالبة بانشاء الكيان الجديد وفق الاسس الديمقرطية المعاصرة، ومنها الانتخابات العامة، ومع ان هذه القوى وجدت من ينقل صوتها الى المؤتمر، فإن الاغلبية أقرت، وغالباً ما جري ذلك بالتصفيق وليس بعدد الاصوات، بنود الميثاق القومي والنظام الاساسي اللذين عكسا تداخل ثلاثة عوامل رئيسية : طبيعة الغالبية من المؤسسين ومفهومها المتخلف حول الديمقراطية، والشروط الخاصة التي تجعل الفلسطينيين مشتتين وراضخين لسطوة سلطات متعددة ليس من بينها سلطتهم، والتأثير المباشر للدول العربية المؤثرة في الشأن الفلسطيني والتي يعنيها أن لاتشكل حالة الفلسطينيين وضعاً ديمقراطياً متقدما على اوضاعها هي.

وبالتآثير المتداخل لهذه العوامل وفيما يتعلق بالممارسة الديمقراطية. اقر المؤتمر مواثيق تتضمن مايلي:

- النص على إجراء انتخابات عامة لاختيار مندوبي الشعب الفلسطيني الى المجلس الوطني، وذلك كمبدأ، وتعليق تطبيق هذا المبدأ بدعوي ان الظروف القائمة لا تسمح باجراء الانتخابات، وتحويل المؤتمر ذاته الى مجلس وطني مدته ثلاث سنوات، وتجنب النص على الكيفية التي سيتشكل بها المجلس الجديد بعد انقضاء هذه السنوات الثلاث اذا

لم يمكن اجراء انتخابات عامة.

- العداء المبطن والسافر للحزبية وذلك، كما ورد في المادة التاسعة من الميثاق القومي ،لأن «المذاهب العقائدية، سياسية كانت او اجتماعية أو اقتصادية، لا تشغل أهل فلسطين عن واجبهم الاول في تحرير وطنهم» ولأن «الفلسطينيين جميعاً جبهة وطنية واحدة يعملون لتحرير وطنهم بكل مشاعرهم وطاقاتهم الروحية».

- السلبية الظاهرة او المبطنة ضد منظمات العمل المسلح.

- تركيز صلاحيات ضخمة، سياسية وادارية ومالية، تشريعية وتنفيذية بدور رئيس المنظمة. فهو، وفق النظام، رئيس اللجنة التنفيذيه أى رئيس السلطة التنفيذية، وهو الوحيد الذى ينتخبه المجلس الوطنى وهو الذى يعين أعضاء اللجنة التنفيذية، دون ان يحتاج لمصادقة المجلس على تعيينهم. وهو في الوقت ذاته، رئيس المجلس الوطني اي رئيس السلطة التشريعية.

وفي هذا كله، يتماثل وضع المنظمة مع اوضاع الدول التي نشأت فيها وتأثرت بها، وخصوصاً في امرين: ايلاء معظم الصلاحيات للرئيس وادراج عدد من المبادئ الديمقراطية العامة في المواثيق مع افراغها من مضمونها، اما بخصوص المواثيق ذاتها، او بما تبيحه من تجاوز لها عند التطبيق، او بتعليق تطبيقها.

اما تلبية الحاجة الفلسطينية الى كيان يلم الشعب المشتت فقد انعكست فى عدد من النصوص الأخرى، وكان من اهمها اعتبار كل فلسطيني عضواً طبيعياً في م. ت. ف. او المماثلة بين عضوية المنظمة والجنسية الفلسطينية، كما كان منها النص على ان يدفع كل فلسطيني نسبة من دخله كضريبة تعود الى المنظمة. اما المجلس الوطني الذي جعل

النظام مدته ثلاث سنوات، فقد صار عليه ان ينعقد مرة كل سنة، مما جعله هيئة اقرب الى المؤتمر العام لتنظيم من التنظيمات منه الى بركان الشعب من الشعوب، فعكس، رغبات غير ديمقراطية مضمرة، وانسجم مع حالة الشتات الفلسطيني في الوقت ذاته.

بهذا كله، يتآكد لنا ان المنظمة حملت منذ نشأت طموحاًمن طبيعة مزدوجة، ان تكون هيئة سياسية، تنظيماً او تجمعاً او جبهة، تستقطب العاملين في الميدان الوطني كافة وتنسق جهودهم الرامية الى تحرير الوطن، وان تكون، في الوقت ذاته، كياناً يستوعب الشعب باسره ويمثله ويكون وطناً معنويا مؤقتاً لهذا الشعب الى ان يتمكن من استعادة وطنه، هذا الطموح واجهته مصاعب كثيرة، بعض هذه المصاعب انبثق من داخل الساحة الفلسطينيه او نجم عن معارضة البعض للصيغ التي جرى اقرارها. فلم تكن قوي كثيرة راضية عن انشاء المنظمه او عن الشكل الذي نشأت عليه. وقد دعت بعض هذه القوي، ومنها ما بقي من الهيئة العربية العليا الى تحقيق التمثيل في الكيان على اساس الانتخابات العامة. وانبثقت مصاعب اخرى من مقاومة هذه الدولة العربيه او تلك لوجود المنظمة او لبعض اوجه سياساتها وممارساتها.

ولكن الطموح الذي راود الاغلبية بأن تكون المنظمة هي الوعاء التنظيمي وهي الكيان الوطني ظل حاضراً. وما كان لهذا الطموح ان يتحقيق، بالشروط الفلسطينيه والعربيه، الا بالتوافق الارادي بين القوي الفلسطينية كافة. واذا كانت الاتصالات التي تعجلت انشاء المنظمة لم تتح الوقت الكافي لتحقيق هذا التوافق فإن الطموح ذاته بقي بعد التأسيس وما إعتوره من سلبيات، وظل يفعل فعله. هنا تبرز حقيقة ان التوافق الإرادى مطلوب لانجاح اي تحالف من اي نوع، سواء في تنظيم

واحد او تجمع تنظيمات او جبهة وطنية، ولكن مشروع م. ت. ف. لم يكن مجرد شيء من هذا القبيل فحسب، بل كان اكبر، وكان لابد من التغلب على عقبات لا حصر لها قبل الوصول اليه. وقد تطلب الامر تحقيق جملة متصلة من الخطوات والمواءمة بين خصوصيه الوضع وعموميته والتداخل القائم بينهما حتى يتوافق الجميع على العيش في كيان واحد.

ولأن من المستحيل حتى في كيان له اهمية الكيان الفلسطيني وواجباته التحرريه الكبيرة، تذويب الفروقات القائمه في المجتمع والمنعكسة في بناه السياسية، ثم لأن تأثير هذه الفروقات يشتد في الساحة الفلسطينية بوجود اطراف كثيرة جاهزه لاستغلالها، فقد اشتدت الحاجة الى التوافق الطوعي، او لنقل الى الالتزام الارادي لكي تقوم المنظمة، ثم لكي تنشط، ثم لكي تتطور وتلعب الدورين المنوطين بها دورها كهيئة سياسيه وككيان.

والواقع، كما اظهرته التجربة، ان انشاء المنظمة في حد ذاته كان هو المكسب الاكبر الذي حققه شعب فلسطين منذ تشرده، اما الفترات التي واجهتها المنظمة منذ تأسيسها في العام ١٩٦٤ حتى قيام حرب ١٩٦٧ فكانت كبيرة، وكان من الطبيعي ان لا تكون المنجزات المتحققة على الارض كثيرة، اذا راعينا حجم الاعتراضات الفلسطينية المتنوعة والمصاعب العربية والعداء الاسرائيلي.

تطور التجربة وتشابكها بعد ١٩٦٧

لقد افرزت الشروط التي تأسست فيها المنظمة قيادة تمثلت اغلبيتها التجربة الديمقراطية للحركة الوطنية الفلسطينية قبل ١٩٤٨ واضافت اليها الموقف المعادي او غير المحبذ للحزبية، اي للتعددية

والميال الى الهيئات ذات التكوين الفضفاض او الهلامي حيث يتم التستر على الفروقات الحقيقية بالتشبث بالشعارات العامه واستدراج الولاء الجماهيري لاشخاص القادة. وضّمت القيادة، بحكم بشروط النشأة، أيضاً اقلية من ممثلي القوي المستجدة التي حملت طموحات بتثوير المنظمة واقامة هياكل تنظيمية ديمقراطية تدعمها. ومنذ البداية، نشب الصراع بين الجانبين، واثمر هذه الصراع منجزات قليلة تمثلت في حمل المنظمة على انشاء ما عرف باسم التنظيم الشعبي الذي يجري بناؤه بالانتخاب من قبل المنتسبين اليه طوعاً، وحملها كذلك على تشجيع تطوير الاتحادات القائمة وانشاء اتحادات قطاعيه جديدة. غير ان الغلبة تحققت في نهاية المطاف للاغلبية المحافظة، فبهت دور التنظيم الشعبي وتوقف تطوره عند خطوات التأسيس الأولى، ووجدت الاتحادات القائمه نفسها في صراع، من هذا النوع او ذاك حول هذه المسالة او تلك، مع المتنفذين في القيادة. وبالاجمال، لم تتمكن قيادة المنظمة من اجتذاب القوي الفلسطينيه المشبعة بروح عصرها والرافضة لأسس الولاء الشخصي او البلدي او العشائرى، كما لم تنجح في اجتذاب القوي الراغبة في العمل المسلح والتي يشرع بعضها في ممارسة هذا العمل بالفعل مع مطلع ١٩٦٥. وهكذا بقيت قوي فلسطينية كثيرة وهامة خارج اطار المنظمة ومعارضة لسياسة قيادتها. واظهرت قوي من التي عملت فى اطار المنظمه ضيقها بممارسات القيادة. وانصب جانب كبير من الانتقادات على غياب السلوك الديمقراطي في العلاقات داخل م. ت. ف. والتصرفات الفردية لرئيسها. وكان الكثير من هذه الانتقادات صحيحاً.

فلما وقعت حرب١٩٦٧ وتلاها الانطلاق الواسع لمنظمات العمل

المسلح، او الفدائي اصبحت الدول العربية، بما فيها التي عادت المنظمات الفدائية قبل ١٩٦٧، بحاجة لهذا العمل، ووجد فسطنيون كثيرون انفسهم منجذبين الي ساحة العمل الوطني، وبالشعبية المتحققه للعمل الفدائى والنفوذ المتحقق لمنظماته، تمكن العمل الوطنى الفلسطيني من كسر العديد من القيود التي كانت تحد من الاتصال بين التجمعات الفلسطينية وظفر العاملون في الحقل بامكانيات كثيرة للتنقل، فساعد ذلك علي بلورة حركة شعبية عامة وواسعة ملتفة حول منظمات العمل الفدائى. واتجهت الانظار فوراً للاستفادة من كيان م. ت. ف الشرعي ليصبح اطاراً لهذه الحركة. وعني هذا ان يتولى قادة العمل الفدائى قيادة المنظمة وهذا ما تم بين ١٩٦٨ و ١٩٦٩، حين نُحّى الشقيرى عن رئاسة المنظمة وحل محله رئيس مؤقت، ثم تقدم حملة البنادق لأخذ مكان الصدارة في الكيان الفلسطيني.

حتي هنا، كان الجميع قد تعلم ان الالتزام الطوعي هو حجر الزاوية في بناء م. ت. ف. كله وتفعيل نشاطها، سواء تعلق الأمر بدورها كجبهة سياسية او ككيان. ومنذ انتقال حملة البنادق الى صدر الصورة وانجذاب الأحزاب والمنظمات السياسيه الى العمل المسلح وتحولها الي منظمات فدائية، وما تبع ذلك من تعاظم المسئوليات وتعاظم المخاطر، تركز البحث على وسائل تحقيق هذا الالتزام.

ان كثيرين منكم يعرفون تفاصيل الحوارات الجاده التي شهدتها الساحة الفلسطينيه بين بدي انتقال حملة البنادق الى قيادتها وبعد هذا الانتقال، وهي حوارات استهدفت،في المقام الاول، تحقيق التطابق بين الحجم الآخذ بالاتساع للحركة الوطنيه والقوي الشعبية التي تدعمها وبين الاطار الذي يضمها وهو م. ت. ف. وكانت هذه، في جوهرها، عملية

ديمقراطية، بصرف النظر عن الصيغ التي تمت بها، وسواء تطابقت هذه الصيغ من احدث الممارسات الديمقراطية او اتخذت اشكالاً تقليديه وساشير هنا، متوخيا الإيجاز، الى اهم مجريات هذه العملية الكبيرة. كان تحقيق مطلب انتقال حملة البنادق الي قيادة المنظمة وحلولهم محل قيادتها التقليدية، يعني، في حسابات القوي القائمة، ان تتولي «فتح»، وهي اكبر المنظمات الفدائية، القسط الاوفر من المسؤلية وان ينشأ تحالف يضم المنظمات كافة وكانت «فتح» كما تعلمون تضم خليطاً من الآراء والتيارات، بينما وجدت منظمات انبثقت مباشرة عن أحزاب او كانت هي ذاتها احزابا سياسيه تحولت الى منظمات فدائية، فكانت فى داخلها اشد تجانسا ولكنها كانت اصغر من «فتح». وهكذا احتدم الجدل اساساً داخل «فتح»، وكان فيها من يري ان مجيء «فتح» الى اطار م. ت. ف. خطيئة. كان هذا الرأى في جوهره رأياً متهيباً من العمل السياسي وغير محبذ للتحالف الوطني الذي سيفرضه الوجود داخل المنظمة، اي غير ديمقراطي. وبعد عملية حوارات واسعة داخل «فتح» حسم الامر فى المنظمه الكبيرة لصالح الانتقال إلي م. ت. ف. ولصالح التحالف مع الآخرين.

وقبل اتمام الاجراءات الدستوريه لعملية الانتقال، جرت مشاورات واسعه بين المنظمات الفدائية والاوساط المعنية الأخرى. وتركز جزء من هذه المشاورات، جزء هام منها في واقع الأمر، حول المسائل ذات الصلة بالممارسة الديمقراطية وتم بنتيجتها تثبيت أمرين فى غاية الأهمية : مبدأ الالتزام الطوعي والتعددية مثلما تم تحديد اسس تمثيل الاطراف المتعددة في هيئات المنظمة، حيث جرى تطوير بعض الأسس القائمة وابتكار اسس جديدة. وكان الاقرار بالتعدديه، في حد ذاته، هو الخطوة الكبيرة التي

محت كل الخطوات الأخرى، وكان الالتزام الطوعي هو الوسيلة التى صانت المنظمة من أن تتحول الخلافات فيها الى تناحرات عدائية. كان هذا وذاك هما البابان اللذان حصلت المنظمة عبرهما على اوسع تأييد شعبي يمكن لاي منظمة ان تحصل عليه في ظروف الشعب الفلسطيني.

ومع دوام الظروف التي تحول دون اجراء انتخابات عامة للمجلس الوطني، بل مع تفاقم هذه الظروف بوقوع الضفة والقطاع في أسر الاحتلال الاسرائيلي، جرى الاقتراب من صيغة التمثيل الديمقراطي الاصوب، وتحددت اسس جديدة لاختيار اعضاء المجلس وكلها اسس تضّيق صيغ الاختيار العشوائي او المزاجي وتدخل عامل الانتخاب في عملية الاختيار بمقدار او بآخر، واتفق على ان تتوزع مقاعد المجلس على اساس حصة لكل فصيل فدائي بما فيه جيش التحرير الفلسطيني تتوازي مع حجم وجوده على الساحة، وحصة لكل تنظيم شعبي، جماهيري او مهني تعكس حجمه، وأن تشكل هذه الحصص اغلبية اعضاء المجلس فتترك بقية المقاعد للمستقلين من ذوى المكانات او الكفاءات المتميزه فى الاصعدة الاجتماعيه والسياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية، علي ان يتم اختيار المستقلين بالتوافق بين الفصائل كافة وان يخضع تثبيت عضويتهم لقرار يصدره المجلس الوطني ذاته، هنا يجدر ان نتذكر ان لكل فصيل وسائله الديمقراطية الخاصه به وهو حر في استخدامها لاختيار الاعضاء الذين يمثلونه في المجلس، وان التنظيمات الشعبية تختار قياداتها عادة بالانتخاب والقيادات المنتخبة هي التى تسمي ممثليها فيه.

هذا الاتفاق، وغيره من الاتفاقات التي تناولت شؤونا متعددة اخرى، جرى تثبيتها جميعاً في مواثيق المنظمة. والحقيقة ان تعديلات

كبيرة، متعددة الوجود، ادخلت على هذه المواثيق وكان هدفها ان تتوسع الممارسه الديمقراطية وان تستكمل سمة المنظمة ككيان وطني يستوعب الجميع. فالميثاق القومي، الذي هو الدستور عدل، وربما من الاصوب القول انه استبدل، واقر المجلس الوطني المشكل بالصيغة الجديدة ميثاقا جديدا حمل اسم الميثاق الوطني. وكذلك عدل النظام الاساسي. وقد اقرت التعديلات التعددية وصيغ التمثيل الجديدة فظهرت بوضوح سمة المنظمة، ايضاً، كجبهة للقوى الوطنية الفلسطينية الفاعلة. وأوجز الميثاق المحدد هذا كله في مادته الثامنه فوصف المرحلة بانها «مرحلة الكفاح الوطني لتحرير فلسطين». ولم يتستر الميثاق اجدد على التناقضات كما فعل سابقه، بل اقر بوجودها، فيما دعا الي تغليب التناقض الرئيسي الذي هو «بين الصهيونية والاستعمار من جهة، وبين الشعب الفلسطيني، من جهة ثانية ». وعلى هذا الاساس، تبين في هذه المادة «ان الجماهير الفلسطينية، سواء من كان منها في ارض الوطن او في المهجر، تشكل، منظمات وافراداً، جبهة وطنية واحدة». وبهذا أسقط الميثاق المجدد النص المعادى للحزبية الذى ورد في سابقه واعطي للتعددية شرعية دستورية. وهذا النص في الميثاق عززته التعديلات التى أدخلت على النظام الاساسي. فقد اناطت هذه التعديلات بالمجلس حق انتخاب اعضاء اللجنة التنفيذيه الذين ينتخبون رئيسها من بينهم، وفصلت بين منصب رئيس اللجنه ورئيس المجلس معززة الفصل بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذيه ان جاز التعبير، وجعلت للمجلس ذاته حق اضافة اعضاء جدد اليه.

ان وجود التعددية داخل م. ت. ف. بما هو آخذ باكثر منجزات الديمقراطية فعالية، والاقرار بها في الميثاق والنظام الاساسي،

واستمرارها في التجربة العملية، قد عززت علي الساحة الفلسطينية واحدة من الحريات التي تميزت هذه الساحة بها فى المحيط العربي القاتم، وهي حرية التعبير هنا، أريد أن اشير، بصفة خاصة، الي نقطة هامة في تجربة التعددية الفلسطينية، فقد اقرت المواثيق، وكذلك الممارسة العملية، ليس حق وجود قوي متعددة، فحسب، بل استقلالية كل قوة في شؤونها الخاصة ومنع التدخل فيها. وحتي مع الاغواء الشديد لشعار الوحدة الوطنية والحاجه الشديدة لها، لم يخلط ناس المنظمة المفاهيم ولم يجعلوا مفهوم الوحدة الوطنية مطابقاً لمفهوم دمج المنظمات فى بعضها اي الغاء التعددية. وهذا ما ابرز مرة اخرى اهميه الالتزام الطوعي، فجعل المقدار المتحقق من الوحدة الوطنية فى كل مرحلة فعالاً لانه نابع من هذا الالتزام. وهذا، ايضاً، ما جعل حرية التعبير في الممارسه، كما هي في المواثيق، راسخة وفعالة، ووفر لها المنابر اللازمة. وفي رأيى ان وجود حرية التعبير وتوفر المنابر المتعددة لممارستهاقدما خدمات كبيرة للعمل الوطني الفلسطيني، خدمات يصعب احصاء فوائدها. وبوجود حرية التعبير المستندة الي التعددية الحقيقية بقي الباب مفتوحاً امام النضال الداخلي لصياغة السياسات عبر الحوار الفعال ولمعالجة الاخطاء والمعضلات ومراقبة السلوك وبوجود التعدديه وحرية التعبير أمكن، في الوقت ذاته، تكتيل الجمهور حول المنظمة وحفزه للدفاع عنها كلما تعرضت للخطر، كما امكن، بوجود حرية التعبير، حماية التعددية ذاتها التي هي مفتاح كل الممارسات الديمقراطية الأخرى، وضمانة استمرارها. ولكان من العبث الحديث عن اية حريات من اي نوع داخل م. ت. ف. لولا وجود التعددية وحرية التعبير المقترنه بها.

يبقى، بعد هذا، من المفيد والمهم التذكير بأن أى حديث يدور حول

ديمقراطية م. ت. ف. أو ديمقراطية العمل الوطني الفلسطيني، مثله مثل أي حديث حول استقلالية هذا العمل أو أيّ شأن آخر من شؤونه، انما هو حديث يتطرق لأمور نسبية، مادامت المنظمة وهي الممثلة لهذا الشعب والمستوعبة لهذا العمل، هي منظمة لشعب مشتت خاضع لسلطات متعددة وعلاقات انتاج مختلفة وغير متمتع بالسيادة علي أرضه أو علي نفسه في أي مكان. وبهذا لايمكن تقديم أوصاف تامة الكمال لأية ممارسة فلسطينية عامة.

يضاف إلى ذلك التأثيرات السلبية للتدخلات الخارجية المباشرة في الشأن الفلسطيني. وهي، كما تعرفون، تدخلات كثيرة متضاربة الأهداف، وفتاكة في كثير من الحالات، وغالبا ما تكون موجهة ضد ما هو ايجابي في الممارسةالفلسطينية.والأمر هنا لايجيء من تدخلات الخصوم، وحدهم، بل كثيراً ما تترتب آثار سلبية على تدخلات الحلفاء ايضاً ويمكن للمرء ان يعد مئات الامثلة التي واجهت م. ت. ف. فيها ضغوط الاصدقاء، فضلاً عن هجمات الخصوم وعانت منها. هذا الأمر يفاقمه واقع ان كثيراً من الأطراف العربيه اعطت لنفسها حق التدخل في الشأن الفلسطيني واباحت لنفسها حق الافتاء وحتي القرار في هذا الشأن وبما يخالف رغبة غالبية الفلسطينيين. كما فاقم من هذا الأمر ان الأطراف العربية، وخصوصاً الأنظمة الحاكمة المعنيه اكثر من غيرها بالشأن الداخلي الفلسطيني لها امتدادات ودوائر نفوذ داخل الساحة الفلسطينية ذاتها. هذا اذا لم نتحدث عن الاتجار المزمن بالقضية الفلسطينية بدعاوي دينية او قومية او غيرهما.

اما التأثيرات السلبية النابعة من داخل هذه الساحة، وهي التي تعتبر اشد خطورة حين تتقاطع مع التأثيرات الخارجية، فهى، ايضاً،

كثيرة. لنأخذ بعض الظواهر الشائهة : ترهل الاجهزه واستشراء البيروقراطية، الافساد والفساد وما ينجم عنهما من تخريب روحي ومادي، نزعات التسلط الفردي او الفئوي وما يقترن بها من إعاقة لممارسه الديمقراطية وتشويه لها، الخروج لهذا السبب او ذاك عن مبدأ احترام الأقلية للاغلبيه ومايستتبعه من ردود فعل، تأثيرات بقايا العوامل التقليديه المتخلفه، كالولاء علي اسس بلدية او جمهورية او عشائرية. هذه الظواهر السلبية كلها يمكن ان توجد في اي حركة او كيان وان تؤثر سلباً علي ممارسته الديمقرطية، بمقدار او بآخر. ولكنها تصبح في الساحة الفلسطينية اشد فتكا حين يجد اصحابها الحماية في المحيط العربي الذي يستغلهم لأغراضه الخاصة. وقد دفع الشعب الفلسطيني اثماناً باهظة نتيجة استفحال هذه الظواهر واستثمار المتدخلين في النشأن الفلسطيني بها، ولن نبالغ لو قلنا ان خطر هذه الظواهر قد أدي الى تبديد جزء كبير من الطاقات الفلسطينيه، سواء ما بدد من الطاقات نتيجة التخريب او ما إستهلك منها في مقاومته.

لكن، ومهما يكن من أمر، فإن السلبيات داخل الساحة الفلسطينية، مع اقرار بضخامة بعضها واستفحال مخاطره، لا تبقى بدون مقاومة. وقد توفرت لهذه الساحة، عبر تجربتها الطويلة الراسخة والشاقه، تقاليد تبيح فرصاً طيبة للنضال الداخلي ضد السلبيات. والصراع فى هذا المجال مفتوح، نشهد وقائعه في كل يوم وفي كل مجال. وان وجود التقاليد الديمقراطية، وخصوصاً ان التشبث بالمنجزات الديمقراطية المكتسبة، هو الذي يشكل الضمانة للأمل بأن السلبيات لا تكتسح الايجابيات،

المحور الثالث

حوار مع د / بروكير من قادة حركة «الخضر» في النمسا بشأن النظام الدولي الجديد وحقوق الانسان.

رئيس الجلسة : د / سورين سارا دريان.

إستهل رئيس الجلسة الدكتور سورين سارا دريان الحوار بكلمة موجزة رحب فيها بالسيد بروكر BRUKER الباحث العلمي لدي حركة الخضر GREENS في النمسا وأكد خلالها علي مجموعة من النقاط والأفكار الهامة.

فقد أشار الدكتور سارا داريان الي أن الهدف الرئيسى للمجتمع العالمي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تركز في النضال من اجل السلام والأمن والحرية. وكانت احتمالات الحرب النووية تثير مخاوف البشرية وتدفعها الى تكثيف الجهود لتجنب حرب ماحقة وشاملة كالحرب النووية والسعي لحل المشكلات الدولية بمعزل عن الشبح النووي.

وخلال سنّي الحرب الباردة وما اقترن بها من آثار برز اتجاه او ميل اساسى ذو طابع مزدوج يتجسد في نتائج متناقضة. فهو من ناحية يعكس الاندفاع المحموم بالتسلح وسباق التسلح وتأجيج الحرب الباردة ، ومن ناحية اخري اقترن بنجاحات كبيرة لحركة الشعوب من اجل الاستقلال وتأسيس دول فتية في آسيا وافريقيا بوجه خاص. غير ان هذه الظاهرة تميزت ايضاً بنشوء انظمة احادية (غير تعددية) ذات طابع شمولي استبدادي بقيادة افراد او احزاب تسيطر علي السلطة. بكلمة اخري، شهدت هذه المناطق غياباً كاحلاً لمؤسسات المجتمع المدني كالمنظمات الأهلية والأحزاب السياسية الحقيقية. ونجم عن ذلك النضال من اجل الديموقراطية كضرورة لامناص منها لتنظيم التوازن بين الفئات الاجتماعية وضمان الاستقرار والتطور المضطرد.

والواقع، ان نهاية الحرب الباردة اقترنت ببروز وضع شعر الناس فى ظله بأن الأمور ستتحسن وستتوفر فرص افضل لتقدم المجتمع وسيزول الخوف النووي وستنشأ ظروف افضل لنيل الحرية والديموقراطية

واحترام حقوق الانسان. هذا الكلام قد انتشر على نطاق واسع. ولكن ماذا جري فى الواقع؟ . هل نحن الآن فى وضع افضل من حيث توفر الديموقراطية وحقوق الانسان؟ اذا نظرنا الي مايحدث في اوربا الغربية، سنجد ان حركات ومجاميع قد ظهرت ذات طبيعة غير ديموقراطية وتوجهات متطرفة وتقودها نزعات إثنية وقومية شوفينية ومن بينها اتجاهات فاشستية ودينية موغلة بالعدوانية مما يحملنا على التصور باننا نعود الى مرحلة قبل مئة سنة مثلا، مرحلة الحروب الدينية والقومية المتطرفة. ان تناقضات عميقة وجديدة تظهر في العالم، وثمة سلسلة طويلة من قرارات مجلس الأمن بشأن الصراعات المختلفة في العالم مصحوبة بالكلام والعمل معا من اجل اقامة نظم ديموقراطية واحترام حقوق الانسان . هذه القيم الكبيرة التي تجسد حلم البشرية كلها بقيت للاسف الشديد حبراً علي ورق ولم يفلح النظام الدولي الجديد ان يترجمها الى الواقع العملي المعاش.

ومن جهة اخري، لاحظنا نشوء وضع آخر وهو أنه بسبب التطورات السياسية والتكنولوجية، وكذلك تدهور الأحوال الاقتصادية فى أوروبا ظهرت حركات في هذه القارة تحت لافتة «الجبهات الوطنية » لتحوز على تأييد واسع في الانتخابات البرلمانية علي حساب حركات اشتراكية وديموقراطية. وصاحب ذلك النقاش ميول التعصب والاستغلال والعدوانية ازاء العمال الأجانب.

هذه تساؤلات جديرة بأن تدرس وتناقش بجدية واهتمام من جانب ندوتنا ومن خلال الحوار فى هذه الجلسة.

والنقاش اليوم سيأخذ شكل حوار وليس إلقاء كلمات. ويسرني ان اعطي الكلام الآن الي السيد بروكير.

د / بروكير

لدى تناول النظام العالمي الجديد، لا أعتقد بالامكان تقديم تعريف او مفهوم واحد مقبول من الجميع، فهنالك اختلاف واسع حول هذا المفهوم. ولا ادري ان كان المفهوم الشائع يخدم مصالح شعوب العالم.

فهل يعني النظام العالمي الجديد تأمين الأمن والحرية للعالم كله؟ اذا كان الأمر كذلك، فالجميع سوف يتقبلونه بسعادة وارتياح. ولكن لسوء الحظ، ان واقع الحال يشير الى إننا بعيدون جداً عن هذا المعني... عن قيام عالم يرفل بالسلم والأمن والحرية.

واذا كانت النية هي بناء نظام عالمي على غرار الأحداث التي رافقت غزو الكويت فليس لشعوب العالم مصلحة بذلك. ولا يمكن اعتبار نظام كهذا نظاماً جديداً. واذا أقيم نظام عالمي من غير ديموقراطية فلا يمكن اعتباره نظاماً جديداً. والحال كذلك اذا كان خالياً من احترام حقوق الانسان. فمن غير توفير الديموقراطية وحقوق الانسان لايمكن ان تقوم حكومات شرعية وخادمة لمصالح الشعب وملتزمة بارادته، ان أهم ما ينبغى التأكيد عليه هو احترام رأي مجموع السكان وليس جزءاً منه. ان شعوب وأمم العالم يجب ان تتمتع بحقوق متكافئة وبفرص متماثلة وخاصة بالنسبة لاقامة نظام عالمي جديد وتحديد مضمونه ومعالمه.

ومما يدعو للأسف ان نرى اليوم في النمسا واوربا من يدعو الي اقفال الحدود فى وجه مواطني الأقطار الأخري ولاسيما من العالم الثالث واوربا الشرقية.. الأمر الذي يعني تشييد جدران عالية بوجه الشعوب الفقيرة. وهي ليست الطريقة التي يمكن ان يبنى بها النظام العالمي الجديد. ان هذه السياسة ستؤدي الى خلق تناقضات وصراعات بين الأمم

المختلفة والأجناس المتباينة وتمهد الطريق الى نزاعات اقليمية وعالمية.

من جهة اخري، ثمة حكومات عديدة تنفق أموالا طائلة علي التسلح. وينجم عن ذلك هدر للموارد في اغراض غير منتجة. المطلوب هو ايقاف سباق التسلح وصفقات الاسلحة والمتاجرة بها والاستعاضة عن ذلك باستخدام الموارد لمساعدة الشعوب الفقيرة ومكافحة الاخطار الطبيعية. ان قلقاً واسعاً يراودنا هذه الأيام من الحديث عن اعادة النظر بقانون اللجوء «باتجاه منع الاجانب من الاحتماء ببلادنا». ان هذا موقف مناهض للديموقراطية وحقوق الانسان. والمؤسف للغاية ان نلاحظ بأن الاجانب لا يستطيعون الاحتماء بالمحاكم لمواجهة اجراءات الحكومة ضداللجوء او تقليصه بسبب عدم سلامة القوانين السائدة. اننا نخشى ان تتطور هذه الظواهر السلبية في اوربا نحو اوضاع خطيرة ضد الديموقراطية ولصالح التيارات النازية والفاشية والعنصرية. ان مهمتنا كبيرة وخطيرة لدرء هذه التيارات ولحماية الديموقرطية وحقوق الانسان. هذا ما ارغب أن اقوله لافتتاح الحوار.

تعقيبات

مشارك : كنا نتحدث من قبل ونتساءل عن ماهية الآليات المطلوبة لحماية الديموقراطية وحقوق الانسان من خطر البعض الذين يحاولون استخدام الديموقراطية لتقويضها فيما بعد. ولدينا مثل تاريخي صارخ. وهو الطريقة التى جاء بها هتلر الى الحكم وكيف استطاع ان يبني اكبر واشرس ديكتاتورية في اوربا التى قادت العالم الى كارثة شاملة من خلال إساءة استخدام «صندوق الاقتراع» والوسائل الديموقراطية.

بروكير : لايمكن اقصاء اية جهة او فئة غير ديموقراطية من السلطة بأساليب وآليات غير ديموقراطية. كل شيء يجب ان ينظم من خلال وبواسطة القوانين. بالامكان مثلاً تحريم الاحزاب والعناصر الفاشية. ولكن نتائج الاقتراع يجب ان تحترم ويلتزم بها. لايوجد طريق آخر. ولايمكن التلاعب بمفهوم واستخدامات الديموقراطية. ان وقف الاتجاهات الفاشية او النازية وغيرها من الافكار الضارة يجب ان يتم باسلوب الشرعية عند اقدام هذه الفئات او غيرها على خرق القانون. ولذلك فاني احذر من الانزلاق بطريق غير ديموقراطية فى معالجة هذه الظواهر، اذ ان المستفيد الوحيد من استخدام الاساليب غير الديموقراطية هو تلك الفئات بالضبط، حيث انها ستكسب قوة وشعبية وتظهر بمظهر الضحية! لاينبغي التصدي للفئات غير الديموقراطية بطرق غير ديموقراطية

مشارك : يلاحظ ان احزاب «الخضر» في اوربا بدأت بحركة قوية جداً واكتسبت زخماً متزايداً عبر السنين غير انه في السنوات الاخيرة لاحظنا تباطؤ تقدم حركة «الخضر» واصابها شيء من الركود. ما هو السبب فى نظرك لهذا التطور غير الايجابي؟

بروكير : هذا صحيح. ومن اسباب التباطؤ في حركة «الخضر» هو انهيار النظام الشيوعي في اوربا الشرقية. ففي الفترة السابقة كان الجمهور يرى ويشعر بأن الرأسمالية ذات اخطاء وعيوب مما اعطى لحركة الخضر قوة بعض الشيء وبعد ذلك، بدأ شعور جديد بعدم نقد الرأسمالية والتقبل بالأمر الواقع ودون اثارة مشاكل الرأسمالية ويبدو الموقف الآن مليئاً بصعوبات كثيرة امام مهمة اقناع الناس بضرورة تغيير الرأسمالية. واعتقد ان هذه القضية هي إحدى المشاكل التي تواجهنا وتؤثر فى تقدم حركة «الخضر».

مشارك : هنالك نقطة مهمة واحدة، تتعلق بالنظام الدولي الجديد. فيلاحظ ثمة خلط كثير حول الرغبة في اقامة هذا النظام. فهل شعوب العالم بحاجة الي اقامة نظام دولي جديد ام لا ؟ خلال السبعينات من هذا القرن وحتي الثمانينات كانت هنالك موجة عارمة من العمل والمبادرات لتأسيس نظام جديد فى العالم واتخذت في اجله قرارات عديدة علي صعيد الأمم المتحدة وغيرها. ذلك ان النظام القائم هو نظام جائر ويستحق التغيير. لذا اعتقد من الخطأ معارضة شعار اقامة نظام جديد فى العالم، بل ينبغي مواصلة العمل من اجل هذا التغيير علي اسس ومضامين تعيد التوازن للنظام العالمي وتحترم حقوق ومصالح شعوب العالم بالتساوي. ومهما أبدينا من انتقادات للسياسات الغربية، فان التطورات الحاصلة فى العالم تفرض بناء نظام جديد إثر انتهاء الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي.

بروكيو : أتفق مع هذا الرأي وادعو الى وضع تأكيد على كلمة «جديد وحقيقي» تجنباً لأي التباس. الا ان المسآلة ذات جانب آخر. وهو هل من الممكن في ظل ميزان القوي الراهنة اقامة هذا النظام الجديد ؟ هذا ما ينبغي ان نوجه الانظار اليه.

مشارك : النقطة هي ليست اننا ضد نظام جديد فى العالم. بل ينبغي تركيز الجهود علي توصيف هذا «الجديد» وشرح طريق اقامته.

بروكير : اعتقد من وسائل تحقيق هذا الهدف هو اقامة حكومات ديموقراطية حقيقية فى الغرب تحترم مصالح شعوب العالم الثالث. فبالنسبة للنمسا ينبغي الكف عن سياسة تجارة السلاح وتشجيعها في البلدان النامية، ومواصلة قبول اللاجئين واحترام الفئات الأجنبية فى بلادنا.

مشارك : امام حركة «الخضر» مهمة كبيرة لترويج افكار النظام الدولي الجديد وتبيان الفرق مع النظام الراهن وما ينطوي عليه من دلالات.

بروكير : الديموقراطية فى النمسا تتعرض لصعوبات منذ أمد. فالعمال الاجانب لايحق لهم الانتخاب. الطلاب الأجانب لايحق لهم الانتخاب في المؤسسات الطلابية.

وتتقلص حقوق الأقليات الإثنية. بالاضافة الي القوانين الجديدة بشأن اللجوء السياسي. وهذه أمور مقلقة في العلاقات بين الأمم.

مشارك : ألا تعتقد بأن اللجنة الأوربية لحقوق الانسان تستطيع ان تتدخل وتحد من هذه القوانين الجديدة في اوربا الغربية؟ .

بروكير : المشكلة تكمن في نظام الاجراءات المعتمد للنظر بالشكاوي حيث ان بحثها يأخذ وقتاً طويلاً، سنتين او ثلاثا او اكثر.

مشارك : هل لديكم علاقات مع حركات الخضر فى المانيا أو أوربا ؟ .

بروكير : ان احزاب الخضر مستقلة عن بعضها. ولديها انظمة داخلية مختلفة أحياناً .... واتجاهاتها تتراوح بين التقدمية والمحافظة والعكس بالعكس .. الاتصالات ضعيفة الآن فيما بينها.

مشارك : من وجهة نظرك، كيف تفسر بعض المفارقات في الموقف من حقوق الانسان فى بعض الأقطار مثل افغانستان وبعض الأنظمة الديكتاتورية. فعندما كان الهدف هو اسقاط الشيوعية كان الصوت عالياً من اجل حقوق الانسان. ثم ظهر موقف جديد ازاء هذه البلدان بعد سقوط الشيوعية كيف تنظر الى ازدواجية «المعايير» بالنسبة لحقوق

الانسان ؟

بروكير : من الصعب اعطاء تفسير مقنع بالنسبة لصحافتنا، فان «الشيوعية» هي الاسوأ. وهنالك اناس قليلون ممن يتابعون هذه الأحداث ويتخذون موقفاً سليماً ازاءها، ويعتمدون معياراً مبدئياً ازاء حقوق الانسان. ومن المحزن ان نرى ما يحدث فى افغانستان والعراق ولانستطيع ان نفعل شيئاً. فلا يستطيع المرء ان يقول بان حقوق الانسان فى بعض اجزاء الاتحاد السوفيتي هي الآن أفضل مما كانت عليه. كما لا يمكن القول بأن الناس يعيشون في «برازيليا» أحسن مما فى كوبا. كما ينبغي ان نتذكر بأن الشيوعية تحمل جوانب جيدة وليست كلها سيئة. وبعد سقوط الأنظمة الشيوعية، طغت دعاية صاخبة على اعتبار الشيوعية شراً ولا يمكن تطبيقها. والواقع ينبغي ان نرى الجوانب الحسنة والسيئة في الأنظمة. هذه مشكلة كبيرة نواجهها

مشارك : هل يوجد مركز دولي لحركة «الخضر» ؟ ويقوم بتنظيم العلاقات بين اطرافها ؟

وما هي سياسة «الخضر» ازاء ظاهرة التفتيت او الانفصال في اوربا الشرقية ؟ .

بروكير : ان حركة الخضر هي حركة فتية ولايوجد لديها مركز دولي او قيادة دولية. يمكن بعد خمس او عشر سنوات تظهر الحاجة الى تأسيس هذا المركز الدولي.وبالنسبة للسؤال الثاني، ان علامات الانفصال في بعض الدول مثل يوغسلافيا كانت ملحوظة منذ زمن. والآن تعقدت اكثر بعد سقوط الأنظمة الشمولية، وتحتاج الى تحليل خاص.

يعد هذا الكتاب السابع فى سلسلة الندوات الفكرية التى تصدرها المنظمة العربية لحقوق الإنسان لعرض أهم الندوات والملتقيات الفكرية التى تنظمها أفرعها ولجانها القطرية حول قضايا وهموم الإنسان فى الوطن العربى.

وتعالج هذه الندوة حالة حقوق الإنسان فى الأقطار العربية وما استجد فيها من ايجابيات وسلبيات فى السنة الأخيرة. كما تحث على العمل من أجل إشاعة المفاهيم الديمقراطية الحقة وقوامها المساواة بين الناس أمام القانون دون تمييز، ومشاركة المواطنين فى إدارة الشئون العامة ورسم سياسات البلد.

وقد ساهم فى أعمال الندوة عدد كبير من المفكرين والباحثين وبعض الشخصيات المعنية بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان فى الوطن العربى.

دار المستقبل العربى